الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية

رقم: .....

ميدان: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

فرع: العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

تحت عنوان:

تأثير مخاطر القروض على السيولة المالية للبنك

دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية

من إعداد:

- مليانى زكرياء

تحت إشراف:

- شنبي صورية

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الجامعة	الصفة
غربي حمزة	استاذ محاضر أ	جامعة محمد بوضياف المسيلة	رئيسا
شنبي صورية	استاذ محاضر أ	جامعة محمد بوضياف المسيلة	مشرفا ومقررا
عايد لمين	استاذ محاضر ب	جامعة محمد بوضياف المسيلة	مناقشا

السنة الجامعية : 2020-2021

بسم الله الرحمن الرحيم

الإهداء

إلى أمي و أبي حبا وطاعة

إلى زوجتي مودة ووفاء

إلى قرة عيني ابني يحيى

إلى إخوتي احتراما وتقديرا

شكر وعرفان

الحمد لله الذي هداني الي طريق العلم والمعرفة ، واعانني على اتمام هذا العمل.

يشرفني ان اتقدم بالشكر والعرفان للمشرفة على هذا العمل الدكتورة شنبي صورية.

حيث بفضل الله ، ثم بفضل جهدها المتواصل وتوجيهاتها السديدة ورحابة صدرها اثناء فترة البحث تم انجاز هذا العمل فلها مني فائق التقدير والاحترام .

كما اتقدم بشكري الخاص الي الاستاذ السعيد بن لخضر و الي كافة اساتذتي الكرام وزملائي الاعزاء على ما قدموه لي من معونة .

الفهـــــــــــرس

البسملة	
شكر و تقدير	
الاهداء	
فهرس المحتويات	III - I
قائمة الجداول	IV
قائمة الاشكال	V
قائمة الملاحق	VI
مقدمة	أ-ج
الفصل الاول : مدخل عام لمخاطر القروض على السيولة المالية للبنك	
تمهيد	05
المبحث الأول : السيولة المالية للبنك	06
المطلب الأول : ماهية البنوك	06
المطلب الثاني: تعريف السيولة	07
المطلب الثالث: مكونات السيولة و انواعها	09
اولا : مكونات السيولة	09
ثانيا : انواع السيولة	12
المبحث الثاني : القروض البنكية	14
المطلب الأول : مفهوم القرض و أهميته	14
المطلب الثاني : أنواع القروض	16
المطلب الثالث : مصادر القروض و اجراءات منحها	21
اولا : مصادر القروض	21

ثانيا : اجراءات منح القروض	21
المبحث الثالث : تاثير مخاطر القروض على السيولة المالية	23
المطلب الأول: مفهوم مخاطر القروض البنكية	23
اولا: تعريفها	23
ثانيا:أنواع مخاطر القروض البنكية	24
المطلب الثاني: السياسة الوقائية من مخاطر القروض البنكية	27
المطلب الثالث: لجنة بازل ومخاطر السيولة	29
خلاصة الفصل الاول	32
الفصل الثاني : دراسة حالة لبنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR بالمسيلة	
تمهيد	34
المبحث الاول : التعريف ببنك الفلاحة و التنمية الريفية	35
المطلب الاول : تقديم عام لبنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR	35
أولا: نشأة بنك الفلاحة والتنمية الريفية	35
ثانيا: تطور بنك الفلاحة والتنمية الريفية	36
ثالثا : خصائص بنك الفلاحة والتنمية الريفية	38
رابعا : المبادئ التي يعتمد عليها بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR	38
خامسا : الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR	40
المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لوكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية	41
المطلب الثالث: أهداف ومهام وخدمات بنك الفلاحة والتنمية الريفية	43
المبحث الثاني: السياسات الإقراضية لوكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR.	47
المطلب الأول: القروض الممنوحة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية	47
المطلب الثاني: الإجراءات اللازمة لمنح القرض	49

المطلب الثالث: كيفية منح ومتابعة القرض من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية	51
المبحث الثالث: تقييم الكفاءة المالية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR باستخدام مؤشرات السيولة المالية	55
المطلب الأول: حساب نسب السيولة البنكية لبنك BADR ما بين 2018–2019	55
المطلب الثاني: حساب وقياس خطر السيولة لدى بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR	61
المطلب الثالث: تأثير خطر السيولة على منح القروض في وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية	66
خلاصة الفصل الثاني	68
خاتمة	70
قائمة المراجع	74
الملاحق	77

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	الميزانية العمومية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية لسنة 2018	55
02	الميزانية العمومية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية لسنة 2019	56
03	حساب نسبة الرصيد النقدي لبنك BADR لسنتي 2018-2019	58
04	نسبة السيولة القانونية لبنك BADR لسنتي 2018-2019	59
05	حساب نسبة التوظيف لبنك BADR لسنتي 2018-2019	60
06	حساب فائض الأساس لشهر ديسمبر 2019 .	61
07	نسبة السيولة العامة لوكالة BADR لسنتي 2018-2019.	62
08	سلم استحقاق الأصناف الواسعة	63
09	حساب مؤشر السيولة المرجحة لبنك BADR	64

قائمة الاشكال

الرقم	عناوين الاشكال	الصفحة
01	الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR	40
02	الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR لوكالة المسيلة	42

قائمة الملاحق

الرقم	عنوان الملحق
01	الميزانية العمومية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية لسنة 2018
02	الميزانية العمومية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية لسنة 2019
03	الاوراق المالية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية لسنتى 2018-2019

مقدمـة عامـــة

تمهيد :

تمثل البنوك الشريان الحيوي لمجل عمليات إدارة الائتمان المصرفي لما لها من دور كبير في دعم وتنشيط الاقتصاد وزيادة فعاليته، وذلك من خلال تمتعها بخبرات عديدة في تنفيذ أهداف ومكونات السياسة المالية للدولة، وبعناصرها الائتمانية والنقدية، وهذا الأمر يتطلب زيادة كفاءتها وفعاليتها الإدارية، ضمن إطار البيئة المالية و المصرفية التنافسية والسعي لبناء مركز استراتيجي مصرفي متميز وذلك لضمان جذب أكبر ما يمكن من المتعاملين معها من اجل تدعيم قدرتها و تحقيق نموها واستقرارها فالبنوك نشأت بفعل الحاجة لتسهيل المعاملات على أساس الأجل والثقة حيث تنصب عملياتها الرأسمالية على تجميع النقود الفائضة عن احتياجات الجمهور أو المؤسسات أو الدولة لغرض إقراضها للآخرين أي الزبائن الذين تتزايد طموحاتهم وتتعدد مشاريعهم فعمليات الإقراض هذه تشكل موردا هاما لإيرادات ومداخيل البنك لما تحققه من أرباح هائلة وبمخاطرة أقل.

بما ان عملية الاقراض تشكل موردا هام للبنك فهي ايضا تشكل خطر كبير على سيولته من خلال عدم دفع مستحقات القروض في اجالها الذي يجر البنك الى مخطر السيولة .

1- طرح الإشكالية

ما مدى تاثير مخاطر القروض على السيولة المالية للبنوك ؟

2- الاسئلة الفرعية

- ما معنى القروض وكيف تتم اجراءات منحها ؟
- ما هي السيولة وماهي مؤشرات حسابها ؟
- ما المقصود بمخاطر القروض وماهي السياسات الوقائية منها ؟
- ما هي الأليات التي يعتمدها بنك الفلاحة و التنمية الريفية BADR للقضاء على مخاطر القروض؟

3- الفرضيات

- تعتبر القروض المصرفية الدخل أو المصدر الرئيسي الذي يعتمد عليه البنك في نشاطه؛
- هناك علاقة ارتباط بين السيولة و القروض كما ان ادارة بنك الفلاحة والتنمية الريفية تطبق مؤشرات السيولة المفروضة من طرف السلطة النقدية ؛
- مخاطر القروض البنكية هي المخاطر التي يتعرض لها البنك نتيجة نشاطاته التي يقوم بها ؛
- يعتمد البنك في إدارة مخاطر القروض على الضمانات التي تعتبر الوسيلة المثلى للتخلص من مشاكل القروض .

4- مبررات اختيار الموضوع

- أهمية الموضوع في ظل ازدياد مخاطر القروض التي تؤثر على السيولة بشكل خاص و البنك بشكل عام؛
- أهمية الموضوع في ظل اقتصاد السوق و ازدياد مخاطر القروض التي تؤثر على السيولة بشكل خاص و البنك بشكل عام؛
- تعتبر القروض هي المحركة للنشاط الاقتصادي؛
- طبيعة التخصص الذي ندرس فيه، حيث لهذا الموضوع علاقة مع تخصصنا.

5- أهمية البحث

تعتبر عملية منح القروض المحرك الأساسي لعجلة الاقتصاد الوطني و مع ازدياد حجم منح القروض ازدادت مخاطرها على البنك و على السيولة لذلك تعتبر عملية قياس مخطر القرض و أثرها على سيولة عملية مهمة قبل و بعد منح القرض.

6- اهداف البحث

- دراسة المعايير المتبعة من طرف البنك لقياس مخطر القرض؛
- حساب نسب السيولة و معرفة الوضعية النقدية للبنك؛
- المعرفة الجيدة لخطر القرض ، و معرفة كيف يؤثر على سيولة البنك.

7- منهج البحث

اعتمدنا في هذه الدراسة على المنهج الوصفي في الجانب النظري فهذا الاخير يتماشى مع طبيعة البحث أما في الجانب التطبيقي اعتمدنا دراسة تحليلية و هي عبارة عن دراسة حالة لبنك الفلاحة و التنمية الريفية وكالة المسيلة.

8- حدود البحث:

- الحدود المكانية: بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة المسيلة.
- الحدود الزمانية : 2018-2019

9- الدراسات السابقة :

يمكن حصر اهم الدراسات السابقة فيما يلي :

- لعراف زهية ، تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية الجزائرية في ظل قيدي السيولة و الربحية ، اطروحة دكتراه ، قسم العلوم التجارية ، جامعة المسيلة ، 2020. تناولت في هذه الاطروحة تقييم الاداء المالي للبنوك التجارية

الجزائرية في ظل قيدي السيولة والربحية وتوصلت الى مجموعة من النتائج اهمها :انخفاض في بعض نسب السيولة وهذا يعكس صعوبة في قدرة البنك على مواجهة التزاماته المالية تجاه المودعين وصعوبة أيضا في كسب ثقتهم لأسباب متعددة لعل أبرزها موجة التضخم وعدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي الذي تشهده البلاد ، انخفاض في بعض نسب الربحية ، إذ إن البنك يشهد تراجعا كبيرا في عوائده وربحيته بالإضافة إلى وجود قصور في كفاءة البنك على تحقيق قرارات الاستثمار الأنجع لأمواله.

2– خضراوي نعيمة، إدارة المخاطر البنكية، دراسة مقارنة بين البنوك التقليدية و الإسلامية، حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وبنك البركة الجزائري، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العموم الاقتصادية، تخصص نقود وتمويل، جامعة محمد خيضر،بسكرة،2009 حيث تطرقت فيها الي كيفية ادارة المخاطر في البنوك التقليدية والبنوك الاسلامية و كذلك الى مقدرة ومرونة البنوك في ادارة المخاطر البنكية و توصلت إلى النتائج التالية: أن إدارة المخاطر مرتبطة بالعمل المصرفي دون استثناء أو تفريق بين البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية و هي ضرورية لإنجاح البنوك واستمرارية عملها كما يعتمد بنك الفلاحة والتنمية الريفية عمى الأساليب التقليدية في إدارة المخاطر، فالقروض يأخذ مقابلها ضمانات.

9– صعوبات البحث

- قلة الوقت ؛
- صعوبة في الحصول على المعلومات و الوثائق في الجانب التطبيقي بسبب السرية ؛
- تأثير جائحة كرونا على عملية التواصل مع البنك وجمع المعلومات.

10– هيكل البحث

قسمنا دراستنا إلى فصلين حاولنا فيهما الإلمام بكل الجوانب التي يمكن عن طريقهما إيجاد أجوبة كافية للإشكالية المطروحة وكذلك من أجل اختبار مدى صحة الفرضيات التي انطلقنا منها للإجابة على الإشكالية الرئيسية للبحث قمنا بتقسيم بحثنا الي قسمين :

جانب نظري يتعلق بمخاطر القروض على السيولة المالية ، تكلمنا فيه على السيولة المالية للبنك والقروض البنكية واخيرا تطرقنا الي تأثير مخاطر القروض على السيولة المالية.

اما الجانب التطبيقي فيتعلق بدراسة حالة لبنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة المسيلة ، عرفنا فيه ببنك الفلاحة والتنمية الريفية وتطرقنا كذلك الي السياسات الاقراضية للبنك واخيرا قمنا بتقييم الكفاءة المالية لهذا البنك باستخدام مؤشرات السيولة المالية.

الفصل الأول

مدخل عام لمخاطر القروض على السيولة المالية

تمهيد:

يعتبر الجهاز المصرفي أساس اقتصاد أي دولة فهو المحرك للاقتصاد سواء من خلال تعامله مع المؤسسات أو الأفراد فهم بحاجة للجهاز المصرفي نظرا للوظائف التي يقدمها، و من ابرزها قبول الودائع و تقديم القروض بل تعددت إلى خلق الودائع و إصدار النقود

إن عملية منح القروض أهم عملية لدى البنك فهي تشكل منفعة للبنك و للمستثمر و للاقتصاد ككل لكن من جانب أخر فهي تشكل خطرا على البنك و كذلك لأموال المودعين فخطر القرض يمس بالدرجة الأولى سيولة لبنك .

وهذا ما سنحاول دراسته في هذا الفصل من خلال ثلاث مباحث:

- **المبحث الأول**: السيولة المالية للبنك؛
- **المبحث الثاني** : القروض البنكية ؛
- **المبحث الثالث** : تأثير مخاطر القروض على السيولة المالية .

المبحث الأول: السيولة المالية للبنك

لا شك أن السيولة تعد من أهم المشاكل التي تواجه القائمين على إدارة الأصول والخصوم في البنوك ويقصد بالسيولة من وجهة نظر البنك أن يكون قادراً باستمرار على مقابلة التزاماته تجاه العملاء وأصحاب الودائع عن طريق تحقيق السيولة الكافية ممّا يستنتج منه بالضرورة قيام البنك باستخدام قدر معقول من موارده في أصول تتمتع بقدر كاف من السيولة ممّا يتيح له إمكانية استرداد قيمتها بسرعة دون تحقيق خسارة تذكر عند الحاجة إلى النقود.

المطلب الأول : ماهية البنوك.

- **تعريف البنوك** :

تختلف تعاريف البنوك باختلاف القوانين والأنظمة التي تحكم أعمالها، و التي تتباين من بلد إلي أخر.

كما تختلف باختلاف طبيعة نشاط هذه البنوك و شكلها القانوني، و لذا فان من الصعوبة إيجاد تعاريف شاملة لها علي اختلاف أنواعها و أشكالها والقوانين التي تحكم أعمالها.

يمكن إبراز مفهوم البنك (الجهاز المصرفي) من خلال عدة تعاريف :

- البنك هو مؤسسة تستقبل من الأفراد الأموال وتستخدمها لتنفيذ عمليات الإقراض و العمليات المالية كما أنها أحيانا تتحمل تكلفة لعرضها و تسير وسائل الدفع[1] .
- البنك عبارة عن منشأة خاصة أو عمومية تعمل على تسهيل عمليات الدفع للأفراد و المؤسسات، تقرض و تستقبل الأموال كما تسير وسائل الدفع (المركز المحلي لهذه المؤسسات)، فرع البنوك يسمح بفتح أو غلق الحساب في البنك.
- في الولايات المتحدة الأمريكية يعرف القانون المصرف بأنه منشأة حصلت علي تصريح للقيام بأعمال المصارف يسمي *Banks charter* سواء حصلت علي هذا التصريح من الحكومة المصرفية (الاتحادية الفيدرالية) أو من حكومة الولاية التي تباشر فيها نشاطها ،كما عرف المشرع المصرفي في المادة التاسعة عشرة من القانون رقم 57 لسنة 1951 المصرف بأنه كل شخص طبيعي أو اعتباري يكون عمله الرئيسي قبول الودائع من الجمهور تدفع تحت الطلب أو بعد أجل.

[1] – خالد أمين عبد الله، العمليات المصرفية ، ط2 ،دار وائل للنشر، الإسكندرية: مصر، 2000، ص 15.

- و يعرف البنك في التشريع الجزائري في القانون 12-22 المتعلق بنظام البنوك والقرض ،المادة 18منه كما يلي : "البنك المركزي ومؤسسات القرض مؤسسات عمومية ،تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي ، وتقوم بمقتضى وضيفتها الاعتيادية بالعمليات المصرفية " وعدلت هذه المادة بمقتضى القانون رقم 22-12 كما نصت المادة 12 من نفس القانون على أنه :"تعد بنكا كل مؤسسة قرض تقوم لحسابها الخاص بحكم وظيفتها الاعتيادية[1].

المطلب الثاني: تعريف السيولة.

لا يستطيع البنك أن يحتفظ بكل أمواله في صورة سائلة، كما أنه لا يستطيع أن يوظّف كل موارده المالية في أوجه الإستخدام المختلفة من إقراض وإستثمار وغيرها،لأن التشريعات المصرفية وكذلك متطلبات عمله تفرض عليه الإحتفاظ بجزء سائل من النقدية والأصول شبه النقدية بخزينة البنك.

ويمكن النظر إلى السيولة أو تعريفها من عدة زوايا:[2]

1- تعني السيولة المصرفية إحتفاظ البنك بجزء من أصوله في شكل سائل بدرجات متفاوتة، وذلك لمواجهة الزيادة في سحب الودائع والسحب من الإعتمادات المفتوحة للعملاء، بحيث يتمكن البنك في ذات الوقت من استغلال ودائعه بما يحقق له أكبر ربح ممكن، مع إحتفاظه بنقود كافية تمكّنه من مقابلة طلبات السحب دون أدنى تأخير ومن غير أن ينجم عن ذلك إرتباك في أعماله[3].

2- السيولة هي احتفاظ البنك بجزء من الأصول بأشكال سائلة أو شبه سائلة بما يتلاءم مع احتياجات عملاء البنك والتزاماته .

3- السيولة تعني قدرة البنك الفردي على مواجهة التزاماته، والتي تتمثل بصفة أساسية في عنصرين هما: تلبية طلبات المودعين للسحب من الودائع، وأيضاً تلبية طلبات الائتمان، أي القروض والسلفيات لتلبية احتياجات المجتمع.

---

[1] - لعراف خضراوي ، تقييم الاداء المالي في البنوك التجارية الجزائرية في ظل قيدي السيولة والربحية، مذكرة دكتراه في العلوم التجارية ، تخصص بنوك ، جامعة المسيلة ،2019- 2020 ، ص 4.

[2] - محمد سعيد سلطان ، إدارة البنوك ، الدار الجامعية ، الإسكندرية:مصر، 1993 ، ص ص 141- 143 .

[3] - لعراف زهية، مرجع سبق ذكره ، ص 57

4- تعني السيولة على مستوى الجهاز المصرفي ، قدرة هذا الجهاز على تلبية طلبات الائتمان في أي وقت وهي بذلك تختلف عن السيولة على مستوى البنك الفردي لأن التحويلات بين البنوك لا تؤثر على السيولة العامة للجهاز المصرفي، ولكن هذه التحويلات تؤثر على سيولة البنك الذي سحب منه الودائع.

5- السيولة Liquidity - بمعناها العام- هي مدى توافر أصول سريعة التحويل إلى نقدية بدون خسائر في قيمتها لمقابلة ديون مستحقة في مواعيدها دون تأخير.

واضح من هذا التعريف العام أن السيولة مسألة نسبية لها متغيران: المتغيّر الأول هو الأصول السائلة والمتغيّر الثاني هو تواريخ استحقاق الديون، وبطبيعة الحال تختلف الأصول السائلة في درجة سيولتها ، أي في إمكانية سرعة تحويلها إلى نقدية وفي درجة الخسائر التي يتم التضحية بها نتيجة هذا التصرف، ومن ناحية أخرى فإن الديون تختلف حسب تواريخ إستحقاقها وحسب درجة المخاطرة في عدم دفع الدين في ميعاد الإستحقاق.

إن هذه النقطة الأخيرة أي درجة عدم المخاطرة في عدم دفع الدين في ميعاد الإستحقاق هو مايجعل السيولة في البنوك التجارية مسألة حساسة وخطيرة، ففي الوقت الذي يمكن أن يطلب من أي دائن في أي شركة صناعية أو زراعية أو عقارية مهلة السداد نجد أن الأمر يصبح خطيراً لو أن البنك طلب من المودعين الإنتظار لحين تدبير الأموال، وعلى ذلك فإن نقص السيولة للبنك ربما يكون خطراً له وللإقتصاد القومي ككل.

إن كمية "السيولة "التي يجب أن يحتفظ بها البنك أو الجهاز المصرفي ككل مشكلة من المشكلات الرئيسية في إدارة البنوك، لأن زيادة السيولة تعني أن البنك أو الجهاز المصرفي لا يقوم بواجبه على الوجه الأكمل في تحريك أو تدعيم متطلبات الاقتصاد القومي.

أمّا في البنوك فإن الودائع الجارية (الحسابات الجارية والتوفير) تمثل معظم الودائع وهي عبارة عن ودائع تحت الطلب ، أي أن البنك لا يستطيع أن يتوانى لحظة في الإستجابة لطلب عملائه، كما أنه لا يستطيع أن يتأخر في صرف قيمة القرض إذا ما توافرت الشروط ، وبالتالي فإن مشكلة الإدارة في البنوك التجارية هي في الإحتفاظ بقدر ملائم من الأصول السائلة لمواجهة طلبات العملاء.

نستخلص ممّا سبق أن السيولة بشكل عام، هي قابلية تحويل الأصول إلى نقدية بسرعة وبدون خسارة كبيرة ، لوفاء البنك بالتزاماته تجاه عملائه في أي وقت من الأوقات .

المطلب الثالث: مكونات السيولة و انواعها.

أولا: مكونات السيولة

تتكون عناصر السيولة لدى البنك من الأصول التي تتكون من نقود، أو التي يمكن بيعها وتحويلها إلى نقود بسرعة معقولة، ودون أن يتحمّل البنك خسائر كبيرة في هذا السبيل، وتسمّى هذه الأصول باحتياطات السيولة ،ومن هذه الاحتياطات ما يعبر عنه باحتياطات الدرجة الثانية (السيولة شبه النقدية) ، والأصول ذات السيولة المشتقة [1].

1- السيولة الحاضرة (احتياطات الدرجة الأولى) :

وهي تتكون من النقود الموجودة بخزانته، والشيكات تحت التحصيل ، والحسابات الدائنة لدى البنوك المحلية والمراسلين بالخارج، والإحتياطي النقدي والحسابات الجارية لدى البنك المركزي.

1-1- النقود بالصندوق : هي مجموعة ما يوجد في حوزة البنك من نقد، سواءاً أكان مصرفياً أو عملة رسمية أو معدنية، بالإضافة إلى ما قد يتوفر لديه من عملات أجنبية .

من الصعب وضع معيار ثابت لمقدار ما ينبغي أن يحتفظ به البنك من نقود، ذلك لأن الحاجة إلى النقدية تختلف من وقت لآخر وفقاً للإيرادات واحتياجات التمويل، كما تتباين تلك الحاجة من مكان إلى غيره، وفقاً لاتساع المعاملات في المنطقة التي ينشط فيها البنك، فضلاً عن تأثير الحالة الإقتصادية العامة وما تقتضيه من توفر المال السائل في ظرف دون آخر وبدرجات متفاوتة، كذلك فإن الوعي المصرفي يؤثر في مقدار السيولة عند البنك ، حيث كلما إرتفع ذلك الوعي قلّت الحاجة إلى النقود وحل محلها التعامل بالشيكات سحباً وإيداعاً.

ومع ذلك من الممكن أن يقرّر البنك – على وجه التقريب – ما ينبغي أن يحتفظ به من نقود معتمداً في ذلك على خبراته السابقة وتجاربه في شتى الظروف، وممّا يعين البنك على دراسة حالة السيولة النقدية عنده ويتنبأ بالمستجدات التي تطرأ عليها مستقبلاً ، أن يعد إحصائيات على شكل سلاسل زمنية قصيرة الأمد (أسبوعية مثلاً)، تبين حركات السحب والإيداع خلال فترات سابقة، لتدل على سلوك النقدية في مختلف الأوقات .

وعندما يعد البنك مركزه النقدي في أي وقت، فإنه يقارن بين هذا المركز وما هو وارد في الإحصائيات عن الفترة المماثلة ، ليتعرّف على حالة النقدية لديه، فيدبّر ما يلزم من النقود لمواجهة الفترة التالية إذا كان الإتجاه الذي تدل عليه الإحصائيات يقتضي ذلك .

[1] محمد سعيد سلطان ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ، 148-151.

1-2- الشيكات تحت التحصيل: هي الشيكات الصادرة لأمر عملاء البنك الذي يقدمونها إليه ليحصلها ويقيد قيمتها في حساباتهم الجارية، وقد تكون هذه الشيكات مسحوبة على بنك آخر في ذات المدينة أو على بنك أو فرع لبنك في جهة أخرى، فالشيكات المسحوبة على بنك في نفس المدينة تتسم بسيولة عالية حيث يمكن تحصيلها أو قيدها لحساب البنك في أقل من يوم، أمّا الأخرى المسحوبة على بنوك في جهات مغايرة فإنها تستغرق وقتاً يطول أو يقصر وفقاً لبعدها عن البنك ، ومع ذلك فإن الوقت يتسم بالقصر النسبي .

في بعض الحالات قد لا يكون الشيك مستحقاً في تاريخ تقديمه إلى البنك للتحصيل، فإذا كان استحقاقه مؤجلاً فإنه يفقد صفته السائلة إلى أن يحين أجله ،كذلك فإنه إذا لم يكن الوعي المصرفي عالياً ، وأيضاً احترام مبدأ المعاملات التجارية ، فقد ترد للبنك شيكات برسم التحصيل دون أن يكون للمسحوب عليهم أرصدة تقابلها عند تقديمها ، وعندئذ تفقد هذه الشيكات سيولتها تماماً .

لهذا فمن واجب البنك أن يدرس هيكل الشركات المقدمة له برسم التحصيل مسترشداً بعدد وقيمة كل نوع منها خلال فترات ماضية كافية، ليتعرّف على تكوين هذه الشيكات ونسبة كل نوع فيها ودرجة السيولة التي يتمتع بها.

1-3- الحسابات الدائنة لدى البنوك الأخرى: ومنها ما يكون على شكل ودائع بإخطار سابق لدى تلك البنوك، فيفقد قوة سيولته إلى أن يحل أجله ويخطر البنك المدين بضرورة رده، ومنها ما يكون مستحق السداد كالحوالات النقدية التي تتمتع بسيولة سريعة ،كما أن منها ما يحتفظ به البنك من أرصدة البنوك الأجنبية أو مراسليه في الخارج، بغرض تسوية معاملاته الخارجية عن طريق تلك الأرصدة ، أو بسبب قيد مبالغ لحساب البنك على أثر إيداعات تتم فيها ، وتتم هذه الأرصدة بسيولة عالية ، حيث أنها تكون مستحقة السداد عند الطلب ويستغرق استردادها وقتاً ليس بالطويل إذا كانت بعملات قابلة للتحويل، كما يمكن تحويل هذه الأرصدة التي هي نقد سائل بسرعة فائقة عن طريق بيعها إلى البنك المركزي.

1-4- الاحتياطي النقدي والحسابات لدى البنك المركزي : هناك نسبة معينة من أصول البنك يحددها القانون في معظم الدول، أو العرف في دول أخرى كإنجلترا ، ولابد من إيداع هذه النسبة لدى البنك المركزي في الدولة بغرض تأمين حقوق المودعين .

وفي كثير من الحالات لا تكتفي البنوك بهذه النسبة فحسب ، ولكنها تودع بالبنك المركزي مقداراً يفوقها من أرصدتها النقدية، وذلك تدعيماً لمركز البنك التجاري خاصة عند إجراء التسويات الحسابية بين البنوك بعضها والبعض من خلال البنك المركزي .

2- السيولة شبه النقدية (احتياطات الدرجة الثانية) :وهي تتكون من أذون الخزانة والأوراق التجارية برسم الخصم والتصفية الجزئية لمحفظة الأوراق المالية، فأذون الخزانة تتمتع بسيولة فائقة الحد ، حيث يمكن خصمها في أي وقت لدى البنك المركزي، أمّا الأوراق التجارية المخصومة فتتمتع بسيولة نسبية لابأس بها ، وذلك بشرط أن تكون الورقة الجيدة، بمعنى أن تكون قصيرة المدة (لا تزيد عن ثلاثة أشهر) وألاّ تقل قيمتها عن مبلغ معين وأن تكون موقعة بتوقيعين أو أكثر وألاّ يكون قد أجرى على المدين الأول بروتستو عدم الدفع، وتتمتع هذه الأوراق بسيولة عالية عند الدول التي تكون فيها السوق النقدية منتظمة، والمعاملات التجارية لها تقاليدها، وتتوفر فيها الثقة في المعاملات ، كما أنه في بعض الدول يمكن إعادة خصم الأوراق التجارية عند البنك المركزي، مثلما يحدث في الولايات المتحدة الأمريكية حيث يمكن إعادة خصم الأوراق التجارية عند بنوك الاحتياط.

أمّا فيما يتصل بالأوراق المالية ، فإن هذه الأوراق لا تتمتع بدرجة واحدة من السيولة ، فسندات القروض الحكومية سهلة التداول ومستقرة القيمة ، فهي عالية السيولة حيث يمكن بيعها في البورصة بسهولة ، أمّا أسهم الشركات فتتوقف درجة سيولتها على ما تحرزه الشركات المصدرة لها من نجاح ، وعلى ما إذا كانت تلك الأسهم مضمونة من الحكومة وبأي قدر، أم أنها غير مضمونة .

3- الأصول ذات السيولة المشتقة :

هي تلك الأصول التي لا تتمتع بسيولة ذاتية، وإنّما تشتق سيولتها من إستحقاقها وإتمام تحصيلها، أو من أنها تقلل من مقدار الالتزامات التي قد يتحملها البنك فتمنع النقص في سيولته.

ومن هذه الأصول الأمانات التي يودعها العملاء في البنك، كالكمبيالات المودعة برسم التحصيل والأوراق المالية التي تستحق قيمتها إلاّ بالاستهلاك أو التصفية أو البيع بالبورصة ، كما أنّ منها القروض القصيرة الأجل والتي يكون البنك قد قدمها لعملائه مقابل ضمانات عالية ومرنة، ويحتمل كثيراً أن يسترجع البنك قيمتها في موعد استحقاقها ، وكذلك القروض الممنوحة بضمان عقود متنازل عنها للبنك (كاعتمادات المقاولين مثلاً) .

كذلك فإن من هذه الأصول ذات السيولة المشتقة ، ما يصدره البنك من تعهدات بناءاً على طلب عملائه لكفالتهم في أعمال سوف يؤدونها للغير، وتعهدات البنك مقابل الاعتمادات المستندية التي يقوم البنك بفتحها لصالح الغير وبناء على طلب عملائه ،وعادة تكون هذه التعهدات مغطاة بضمانات من العملاء ، لهذا فإن سيولتها مشتقة من البنك لا يتعرض إلى نقص السيولة عنده إذا ما أوفى العملاء بالتزاماتهم المترتبة عليها.

وفي العادة لا تعتمد البنوك في تقدير السيولة عندها، على هذه الأصول بأنواعها، لأنها تحمل معها قدرا كبيرا من المخاطرة، والسيولة يحتمل أن تتحقق بدرجات متباينة أو قد لا تتحقق إطلاقا.

هذا ويتوقف مقدار السيولة على الفرق بين احتياطات السيولة التي أوردنا ذكرها عليه ، والخصوم السائلة الواجبة السداد وتتكون هذه الخصوم السائلة من الودائع تحت الطلب والتي يحتمل أن يسحبها المودعون في أي وقت ، والشيكات والحوالات المسحوبة على البنك والتي يتعين عليها سدادها عند الطلب أو عندما يحل أجلها والودائع لأجل متى حل موعد استحقاقها ، والجزء غير المغطى نقداً من خطابات الضمان النهائية الصادرة لصالح الغير ، والتي يحتمل أن يستحق سدادها للغير في أي وقت إذا لم يقم عملاء البنك بتنفيذ التزاماتهم التي من أجلها صدرت تلك الخطابات .

ثانيا: أنواع السيولة.

تنقسم السيولة عادة إلى ثلاثة أنواع رئيسية هي :

1- السيولة القانونية: تحرص الدولة على توفير عنصر الاطمئنان والثقة في البنوك عن طريق تدخل البنك المركزي، وفي هذا السبيل يفرض البنك المركزي نسبة قانونية للسيولة تلتزم بها البنوك التجارية، وإلاّ تعرضت لعقوبات مالية إذا انخفضت تلك النسبة عمّا هو مقرر. [1]

وتتكون هذه النسبة من مقادير من الأموال يحجبها البنك التجاري عن التوظيف، وهي تتضمن ما يلي:

1-1- احتياطي نقدي: يقدر بنسبة 20 % من الودائع والأرصدة المستحقة على البنك للبنوك المحلية والفروع والمراسلين بالخارج، وأية مبالغ تكون مستحقة الدفع بواسطة البنك بموجب شيكات أو حوالات أو اعتمادات ويودع هذا الاحتياطي في البنك المركزي .

1-2- أصول سائلة: لا تقل عن 10 % من إجمالي ودائع البنك والتزاماته ، وتشمل هذه الأصول الرصيد النقدي بخزائن البنك وما يحوزه من سندات حكومية أو ذهب، والمبالغ التي تكون تحت التحصيل من كوبونات الأسهم وفوائد السندات، والشيكات والحوالات والأوراق المالية والعملات الأجنبية وأية أصول أخرى ذات سيولة عالية كالكمبيالات الجيدة، وبهذا تكون جملة الاحتياطات القانونية لدى البنوك 30 % من مواردها على الأقل.

1-2-1- السيولة الإضافية : تحرص البنوك على توفير نسبة من السيولة أعلى من النسبة القانونية المفروضة عليها ، وذلك بغرض تدعيم الثقة فيها ، واستغلال أية فرص جديدة للتوظيف تدر لها عائداً عالياً .

1-2-2- السيولة الاحتياطية : وهي تتمثل في الأصول القابلة للرهن لدى البنك المركزي ، حيث يقدم هذا البنك للبنوك التجارية تسهيلات مصرفية تحقق لها السيولة اللازمة عند الضرورة وذلك نظير رهن بعض

[1] - محمد سعيد سلطان ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ،159-161.

أصولها كالكمبيالات الجديدة المخصومة ، أو الأوراق المالية الممتازة التي يحددها البنك ، أو المحاصيل الرئيسية كالقطن و الأرز، و في العادة تلجأ البنوك التجارية إلى الإقتراض من البنك المركزي لمواجهة الظروف الموسمية كتمويل محصول القطن (تبلغ قيمة هذا التمويل حوالي 280 مليون جنيه) أو محصول الأرز (90 مليون) .

و هذا التمويل لا شك أنه يقتضي توفير قدر من السيولة في وقت معين، وتنتهي حاجة البنك إليها بانقضاء ذلك الوقت ، كذلك تحتاج البنوك إلى الإقتراض من البنك المركزي – بضمان بعض الأصول– عندما تواجه بموجات من السحب الذي لا يكون متوقعاً من قبل ، لهذا فإن البنوك تحرص على اقتناء الأصول التي يقبلها البنك المركزي كرهن لتمثل سيولة احتياطية عندها وقت اللزوم .

وبالرغم من أن أهداف السيولة تتلخص بصفة عامة في مواجهة السحب الغير متوقع من الودائع وبث الطمأنينة في نفوس المودعين والمتعاملين، وإعطاء صور مشرفة للمركز المالي للبنك، وتدعيم قدرته على مواجهة السحب ومنح القروض في آن واحد، فإن السيولة الإضافية والاحتياطية تظهر أهميتها في مجالين هامين، هما تمويل النشاط الموسمي أو العارض، وتمويل المشروعات الكبرى وقروض الحكومة.

فالبنك تزداد قدرته على تمويل النشاط الموسمي أو العارض،كلما توافر لديه نصيب أكبر من مكونات السيولة، أو كانت لديه من الأصول الأخرى ما يمكن رهنه والاقتراض بضمانه من البنك المركزي وبذلك يؤدي البنك واجباً قومياً هاماً يتمثل في تسيير تمويل المحاصيل التي يعرضها المزارعون فجأة ،وبكميات وفيرة في وقت واحد تقريباً ،حيث يساعد ذلك التمويل في احتجاز الكميات التي تزيد عن قدرة الطلب على تلك المحاصيل – سواء كان ذلك من أجل التصنيع أو التصدير– ثم يتم توزيع المحصول بعد ذلك وفقاً للاحتياجات الفعلية على مدى العام، إلى أن يظهر المحصول الجديد.

كذلك فإن إقامة المشروعات الكبرى في بلد يسعى إلى التنمية تتطلب من البنوك التجارية الاستعداد بسيولة ملائمة لمقابلة احتياجات هذه المشروعات ، وفضلاً عن هذا فإن الاكتتاب في قروض الدولة يقتضي أن تبادر البنوك إلى تغطية الجزء الذي لا يغطى منها بواسطة مصادر سيولة كافية حتى لا يتعثر إنشاء هذه المشروعات، كما أن الدولة قد تتعرض لموجات التضخم إذا تعذّر عليها الحصول على القروض واضطرت إلى إصدار نقد ورقي لتغطية نفقاتها والتزاماتها .

المبحث الثاني : القروض البنكية

تعتبر القروض من أهم أوجه استثمار الموارد المالية للبنك، فهي تمثل الجانب الأكبر من الأصول، كما يمثل العائد المتولد عنها الجانب الأكبر من الإيرادات.

ونظرا للأهمية التي تحتلها القروض على مستوى نشاطات الأفراد والمؤسسات، أصبح من الضروري أن يولي المسئولون في البنك عناية خاصة بالقروض من خلال وضع سياسة ملائمة تضمن سلامتها.

المطلب الأول : مفهوم القرض و أهميته.

إن القروض هي من أهم مصادر الأموال للبنك في الوقت الحاضر لكونها العنصر الأساسي التي تزوده بالعوائد.

1- مفهوم القرض :

يختلف مفهوم القرض من باحث لأخر كل حسب تخصصه و حسب وجهة نظره ، لذا تعمدنا تقديم تعاريف مختلفة لتوضيح الرؤية أكثر.

- **القرض لغة** [1]: "هو الائتمان و المقصود به تلك الخدمات المقدمة للعملاء و التي يتم بمقتضاها تزويد الأفراد و المؤسسات و المنشآت في المجتمع بالأموال اللازمة ، علي أن يتعهد المدين بسداد تلك الاموال و فوائدها و العملات المستحقة عليها و المصاريف دفعة واحدة أو علي أقساط في تواريخ محددة حسب العقد، و تدعم تلك العملية بمجموعة من الضمانات التي تكفل البنك استرداد أمواله في حالة توقف العميل عن السداد بدون أي خسائر".

- **القرض اصطلاحا**[2] : " باللغات الأوروبية فان كلمة المقابلة لكلمة قرض هي " crédit " أصلها هي الكلمة اللاتينية "créditum" المشتقة من الفعل اللاتيني "credere" .

أما اقتصاديا فالقرض يعني تسليم المال لتثميره في الإنتاج و الاستهلاك فهو مرتبط بميعاد استحقاق محدد مسبقا.

و حسب تعريف Pleroy " القرض هو وضع تحت تصرف الغير رأسمالي مع التزام باسترداده إما رأسمال نفسه أو ما يعادله".

[1] – عبد المطلب عبد الحميد، البنوك الشاملة و عمليات إدارتها ، دار الجامعة، الإسكندرية : مصر ، 2000 ، ص 103.

[2] – شاكر قزويني ، محاضرات في اقتصاد البنوك، الجزائر ، ديوان المطبوعات الجامعية ، 2000 ، ص90.

و كما يقول G. Petit Duit Aulis في كتابه حول مخاطر القروض البنكية "منح البنك يعني منح الثقة إعطاء حرية التصرف في مال حقيقي مقابل الوعد بالتسديد لذلك المال نفسه أو ما يعادله ".

نستنتج من هذه المفاهيم أن عمليات الاقتراض تعتمد علي ثلاثة عناصر :

– **الثقة** : لكي يتحقق عامل الثقة على العميل أن يقدم للمصرف ضمانات قيمتها المالية تفوق قيمة القرض.

– **المدة** : هي الأجل الذي يستفيد منه المقترض بالأموال المقرضة و تتحدد هذه المدة بعد توقيع اتفاقية القرض.

– **الوفاء بالتسديد** : الوفاء بإرجاع ما اقترضه مضافا إليه فائدة.

2– الأهمية الاقتصادية للقرض :

يلعب القرض دورا حاسما في الازدهار، إذ يعتبر الوسيلة للسياسة إلي جانب دوره في خلق النقود و هو بمثابة وساطة للتبادل التجاري و أداة استغلال الموال في الإنتاج و التوزيع، و لتسهيل فهم دور القرض نتعرض إلي النقاط الأساسية التالية:

- ✓ تسهيل المعاملات التي أصبحت تقوم علي أساس العقود والوعد بالوفاء.
- ✓ المساهمة في النمو و الازدهار الاقتصادي للبلاد.
- ✓ وسيلة مناسبة لتحويل رأس المال من شخص لأخر أي واسطة لزيادة إنتاجية رأس المال.
- ✓ المحافظة علي قيمة رأس المال المقرض بالنسبة للبنك.
- ✓ القضاء علي التضخم و ذلك من خلال امتصاص الزيادة في القدرة الشرائية المختصة للاستهلاك، فهي أداة فعالة لذلك.
- ✓ يمكن أيضا من الحصول علي الفوائد للبنك اثر تحويل سيولة للزبائن (الأطراف التي تطلب القرض) مقابل إيداع ضمانات في ميعاد استحقاق يحدده.

و نظرا لأهمية القروض فالبنك مسؤول عن رأس ماله أمام أصحاب الودائع و المدخرين :

_ القروض المقدمة من البنوك تحتوي علي فوائد أكبر مما عليه في الأسواق.

_ إن استعمال هذه القروض تكون جراء عملية التفاوض عليها عكس قروض السوق.

المطلب الثاني : أنواع القروض

إن تعدد العمليات المصرفية و تعقدها أدى إلي ظهور العديد من القروض أهمها نوعين، هما قروض الاستغلال و قروض الاستثمار ، و اللتان سوف نشرح كل واحة منهما بدقة علي الترتيب .

1- قروض الاستغلال[1] :

إن قروض الاستغلال عبارة عن قروض قصيرة الأجل تسمح بمواجهة طرف مؤقت، تتراوح مدة هذا النوع من القروض من بضعة أيام إلي بضعة شهور و لا تتجاوز السنة الواحدة ، تلجأ المؤسسة لهذا النوع إن أرادت التغطية النسبية لاحتياجات خزينتها، و اذا أرادت مواجهة عملية تجارية في زمن محدود.

كما تأخذ قروض الاستغلال أشكال عدة نذكر منها :

1-1- قروض الصندوق :

تعرف هذه القروض بهذا الاسم لارتباطها بالصندوق مباشرة أي الحساب الجاري للزبون ،و تتضمن أربعة أنواع:

1-1-1- تسهيلات الصندوق :

تتمثل تسهيلات الصندوق في مساهمة البنك لسد العجز في الفترة الفاصلة بين النفقات و الواردات للزبون إن مدة هذا القرض قصيرة جدا (بعض الأيام) و قابلة للتجديد عبر فترات (نهاية كل شهر) ، يهدف هذا القرض إلي تغذية صندوق الزبون و تلبية الاحتياجات الآنية للسيولة من طرف البنك مقابل الوعود بالتسديد مع فائدة ، يستعمل هذا النوع من القروض في حالة دفع أجور العمال.

1-1-2- السحب على المكشوف :

يعرف السحب على المكشوف على أنه تسهيل الصندوق لكن لمدة أطول قد تصل إلي عدة شهور ، إن السحب علي المكشوف هو المبلغ الذي يسمح به البنك لعميله و هذا المبلغ يزيد عن الرصيد الجاري للزبون (الرصيد الدائن).

يقوم البنك بفرض فائدة علي العميل خلال الفترة التي يسحب فيها و المعروفة لمدة المكشوف (التي يتحول فيها الحساب من الدائن إلي المدين) و قد تصل هذه إلي سنة واحدة و ذلك راجع إلي أن العجز في الخزينة قد لا يكون بسيطا أي أن المصاريف تفوق بكثير عائدات المؤسسة .

[1] – صادي خديجة ، محاولة تقنية الشبكات العصبية الاصطناعية لتسيير خطر عدم تسديد القرض، رسالة ماجستير غير منشورة ، فرع تسيير ، كلية علوم اقتصادية و علوم التسيير ، جامعة الجزائر ، سنة 1999.1998 ، ص ص 64-65.

تلجأ المؤسسة إلي السحب المكشوف في حالة شرائها لكميات كبيرة من المواد الأولية أو حين تقوم بتسديد حصص الموردين....الخ.

1-1-3- القروض الموسمية :

يخص هذا النوع من القروض النشاطات ذات الطابع الموسمي مثلا الزراعة، السياحة و المبيعات الموسمية لبعض البضائع، تقوم المؤسسة في هذه الحالة و في الفترة المحددة بإنفاق مصاريف كثيرة مع العلم أن المداخيل لا تحدث إلا في فترة لاحقة و لكي تواجه المؤسسة هذه التكاليف (مواد أولية ، تخزين ، نقل) تلجا للبنك ليغطي كل مصاريفها علي أن تسدد المبلغ بالمداخيل الأولي للعملية.

1-1-4- القروض المتتالية:

يمنح هذا النوع من القروض للمؤسسات التي تنوي القيام بعملية أو مشروع (إنشاء مصنع أو شراء تجهيزات جديدة) مع العلم أن العملية لها حظوظ كبيرة للنجاح و لكن تتطلب وقتا طويلا لاسترجاع الموارد ويتم تسديد هذا القرض بالموارد الناجمة عن تحقيق العملية.

1-1-5- الاعتمادات بالتوقيع : (القروض بالإلزام)

هو عبارة عن إعارة إمضاء البنك للمؤسسة المستفيدة ، يسمح هذا الاعتماد للمؤسسة بأن تقوم بتعجيل مدخالات الأموال و تأجيل مخرجات الأموال من الصندوق و يتم هذا الاعتماد حسب الأشكال التالية :

***1-2-1* الضمان الاحتياطي :**

هو عبارة عن التزام يمنحه شخص يكون في العادة بنك, يضمن بموجبه تنفيذ الالتزامات التي قبل بها احد مديني الأوراق التجارية, و عليه فان الضمان الاحتياطي هو عبارة عن تعهد لضمان القروض الناجمة عن خصم الأوراق التجارية.

1-2-2- الكفالة :

يقوم البنك بتوقيع كفالة تضمن تنفيذ كل الالتزامات الخاصة بزبونه (المدين) لغيره (الدائن) و يتعهد البنك بتسديد المبلغ الذي هو علي عاتق زبونه في حالة عجز هذا الأخير عن الدفع لدائنه و تأخذ الأشكال التالية : الكفالات الجمركية، الكفالات الجبائية ، و الكفالات الخاصة بالأسواق العمومية.

1-2-3- القبول :

يعتبر القبول بديلا للسحب عن المكشوف إذ أن البنك يقوم بتأدية خدمة للزبون دون منحه المبلغ و لكن بالتوقيع فقط.

1-3- القروض الخاصة :

هي قروض موجهة لتمويل الأصول المتداولة سواء المخزون أو الحقوق و تتضمن التسبيقات علي السلع التسبيقات على الأسواق العمومية و الخصم التجاري.

2- قروض الاستثمار :

توجه قروض الاستثمار لتمويل المحجوزات و وسائل الإنتاج، و التسديد لا يكون مؤكد إلا عن طريق الأرباح التي تكون محصورة، و بصفة عامة يمكننا أن نصنف هذه القروض إلي صنفين رئيسيين هما :

2-1- عمليات القرض الكلاسيكية لتمويل الاستثمارات :

يتم التمييز في هذا الصدد بين نوعين من الطرق الكلاسيكية في التمويل هما[1] :

2-1-1- قروض متوسطة الأجل :

هي قروض تمكن المؤسسات من تطوير و تجديد أجهزتها و تحقيق مخططاتها المتعلقة بتنمية حجم صادراتها وتتراوح مدة القروض من سنتين إلي خمسة سنوات و أحيانا سبع سنوات ، يقدم هذا القرض غالبا إلي أصحاب الصناعة و التجارة و الى المقاولين و المصدرين شريطة أن يتعلق هذا القرض بفائدة اقتصادية تعود منفعتها علي المصلحة العامة.

و يمكن تقسيم القروض المتوسطة الأجل إلي :

2-1-1-1- قروض لتنفيذ المشاريع:

تحتاج المؤسسات إلي تنفيذ المشاريع المختلفة الي مجموعة وسائل لتمارس نشاطاها ، أراضي ، مباني ....الخ فالمؤسسة تحاج الي أموال كبيرة و مهمة عندما تلقي بصناعة ذات أثمان غالية ، كما أنها تحتاج الي توسيع مجالاتها فعليها أن تحصل علي قطعة أرض ، تحقيق البناء و تجهيز هذه المباني الجديدة ، و في مثل هذه الحالات تلجأ المؤسسة الي البنك و تطلب منه القروض لتنفيذ المشاريع

2-1-1-2-قروض لشراء التجهيزات :

تواجه المؤسسات في بعض الأحيان برنامج استثماري مهم ، خاصة إذا تعلق الأمر ببرنامج جديد أين تحتاج الي تمويلات لشراء التجهيزات التي تتوافق مع إنتاجها ، فيقدم البنك القروض و تشترط أن تكون هذه التجهيزات من السوق المحلية.

1 – الطاهر لطرش ،تقنيات البنوك ، ط3 ، ديوان المطبوعات الجامعية ،الساحة المركزية ،بن عكنون: الجزائر ،2004،ص 74-75 .

2-1-1-3- قروض لتجديد الديون :

تقدم هذه القروض للمؤسسة عند أجال تسديد الديون و لا تكون قادرة علي التسديد.

2-1-1-4- قروض متوسطة الأجل غير معبئة :

حجم القروض المعبئة يمثل 3/2 من مجموع التمويلات البنكية و تمثل تقنية انجاز هذا القرض في التنسيق في حساب خاص أو التحويل الي حساب جاري للمؤسسة المستفيدة و هي قروض لا يمكن إعادة تمويلها.

2-1-1-5- قروض متوسطة الأجل المعبئة :

علي خلاف القروض الغير معبئة تتركز على عامل التمويل فيمثل السند لأمر بالنسبة للبنك تمويل على شكل قرض بنيوي ، الذي يمكن تطهيره مع كل ما يحمله من ضمانات متعلقة بحقوق المؤسسة ، و يمكن أن يكون هذا القرض موضوع إعادة التمويل.

2-1-1-6- قروض طويلة الأجل :

تعتبر القروض الطويلة الأجل من المصادر الثابتة التي تسمح للمؤسسة بوضع تحت تصرفها الأموال اللازمة لتمويل مشاريعها الطويلة الأجل المتمثلة في بناء المصانع، الحصول علي التجهيزات التقنية... الخ.

تزيد مدة هذه القروض عن سبع سنوات أحيانا، و مرحلة تعويض هذه الاستثمارات تكون طويلة و يستفيد من هذا القرض المؤسسات العامة و الخاصة، و تمنح في غالب الأحيان لمؤسسات متخصصة لقاء ضمانات تكافلية، و عادة لقاء رهن عقاري. مع الإصلاحات التي مست الجهاز المصرفي أصبحت مجمل البنوك التجارية تمنح هذا النوع من القروض.

2-2- قروض الإيجار[1] :

يقصد به تلك العملية التي يقوم بموجبها بنكا أو مؤسسة مالية أو شركة تأجير مؤهلة قانونا لذلك بوضع الآلات و المعدات أو أية أصول مادية أخرى بحوزة مؤسسة مستعملة علي سبيل الإيجار مع إمكانية التنازل عنها في نهاية الفترة المتعاقد عليها ، و يتم التسديد على أقساط تم الاتفاق عليها ، و تسمي " ثمن الإيجار " و يمكن من التعريف استنتاج خصائص الائتمان إلايجاري و المتمثلة في :

ـ يقوم المتعامل الاقتصادي ، زبون البنك باختيار العتاد الذي يريد اقتناءه لدى مورد و يتفق معه علي شروط عقد الشراء.

ـ بعد دراسة البنك للملف و حصوله علي موافقة تمويل يبرم العقد مع المورد مع استلامه نيابة عنه.

[1] -الطاهر لطرش ، مرجع سبق ذكره ، ص 75.

_ دفع البنك للمورد قيمة المعدات و يتلقى الفاتورة باسمه.

_ يبرم عقد القرض الايجاري مع العميل إذ يلتزم بموجبه هذا الأخير بدفع أقساط محددة طيلة مدة الإيجار و يستفيد بالمقابل من حق الانتفاع به.

تسحب الأقساط الواجبة الدفع من قبل المستأجر على أساس تقسيط رأس الإيجار و الربح المرتبط به علي عدة فترات الإيجار التي تستحق فيها الأقساط.

يتم تحديد هذا الربح انطلاقا من معدل مردود سنوي يضعه البنك قياسا على معدل الفائدة البديل.

و يمكن تقسيم القرض الايجاري الي :

_ قرض إيجار منقولات.

_ قرض إيجار العقارات.

2-2-1- قرض إيجار المنقولات :

يعرف قرض الإيجار على أنه منقول عندما يخص أصلا منقولا من تجهيزات و موارد ضرورية ، و ذلك علي شكل تأجير مقابل الحصول علي إيجار لمدة ثابتة سواء كان شخصا طبيعيا أو معنويا لاستعماله في نشاطه مقابل ثمن الإيجار ، و في نهاية الفترة تعطى للمستعمل فرصة تجديد العقد لمدة أخرى أو شراء هذا الأصل أو التخلي عنه نهائيا.

2-2-2- قرض إيجار العقارات :

هي عمليات تقوم بها المؤسسة من خلالها تأجير أملاك غير منقولة للاستعمال المهني، إما مشتراه من قبل أو هي مبنية لحسابها.

وتقوم عملية القرض في ثلاث مراحل :

- ✓ تقوم المؤسسة المختصة أو البنوك بامتلاك عقار (شرائه).
- ✓ تستأجر المؤسسة العقارية لزبونها لمدة تتراوح بين 8 أو 20 سنة مقابل دفع ثمن الإيجار.
- ✓ نهاية المدة يمكن لزبونها أن يشتري العقار من ثمنه الحقيقي.

المطلب الثالث : مصادر القروض و اجراءات منحها .

اولا : مصادر القروض :

هناك عدة مصادر يمكن للبنك الاعتماد عليها للقيام بمختلف نشاطاته وتتمثل أبرزها في:

1–الودائع :هي مختف الأموال التي يحصل عليها البنك من الأفراد والهيئات والمشروعات المختلفة والإيداعات وتعتبر الودائع بأشكالها المختلفة سواء كانت ودائع جارية أو ودائع لأجل أو ودائع ادخارية أو ودائع ائتمانية المصدر الرئيسي لمكونات المصارف التجارية، وتمثل الودائع أفاقا لتوظيف أموال البعض وتساهم في تغطية عجز البعض الأخر، وخلق إمكانات جديدة تسمح بالتوسع في النشاط الاقتصادي وتنمية ديناميكية دائمة من خلال تدفقات مالية مستمرة تساعد على تطور الأعمال وتتيح أمام النظام البنكي فرصا واسعة لتوسيع القرض.

2–القروض المصرفية :تعتبر من أهم مصادر الأموال إضافة إلى الودائع، حيث يمكن لمصادر البنوك التجارية أن تلجأ عند الحاجة إلى الاقتراض من المصرف المركزي باعتباره الملجأ الأخير لها، وذلك ضمن شروط معينة توضع من طرف هذا الأخير، وكذلك يمكن للبنك التجاري أن يلجأ إلى البنوك الأخرى عندما يحتاج إلى أموال للتوظيف أو عندما يواجه عجزا في السيولة، كما يمكنه أن يلجأ إلى الاقتراض من الأسواق النقدية والمالية[1].

ثانيا : اجراءات منح القروض .

01 – الفحص الأولي لطلب القرض:

يقوم البنك بدراسة طلب العميل لتحديد مدى صلاحيته المبدئية وفقا لسياسة الإقراض في البنك ، وخاصة من حيث غرض القرض وأجل الاستحقاق و أسلوب السداد ، ويساعد في عملية الفحص المبدئي لطلب الانطباعات التي يعكسها لقاء العميل مع المسؤولين في البنك ، و التي تبرز شخصيته و قدراته بوجه عام وخاصة من حيث حالة أصولها، وظروف تشغيلها ، وفي ضوء هذه الأمور يمكن اتخاذ قرار مبدئي إما بالاستمرار في استملاك دراسة الطلب ، أو الاعتذار عنه مع توضيح الأسباب للعميل حتى يشعر بالجدية في معاملة طلبه[2]

02 – التحليل الائتماني للقروض :

ويتضمن تجميع المعلومات التي يمكن الحصول عليها من المصادر المختلفة، لمعرفة إمكانيات العميل الائتمانية السابقة للبنك، ومدى ملاءمة رأس المالية من خلال التحليل المالي بالإضافة إلى الظروف الاقتصادية المختلفة، و التي يمكن أن ينعكس إثرها على نشاط المنشأة.

[1] – إسماعيل أحمد المنشاوي، عبد المنعم مبارك، اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية:مصر ،2002ص254.

[2] : محمد صالح الحناوي, عبد الفتاح عبد السلام, المؤسسات المالية: البورصة و البنوك التجارية, الدار الجامعية: مصر,2000, ص ص 280- 282

03- التفاوض مع المقترض :

بعد التحليل المتكامل لعناصر المخاطر الائتمانية المحيطة بالقرض المطلوب بناءا على المعلومات التي تم تجميعها ، و التحليل المالي للقوائم المالية الخاصة بالعميل يمكن تحديد مقدار القرض و الغرض الذي سيستخدم فيه وكيفية صرفه وطريقة سداده ، و مصادر السداد و الضمانات المطلوبة وسعر الفائدة و العمولات المختلفة ويتم الاتفاق على كل هذه العناصر من خلال عمليات التفاوض بين البنك والعميل للتواصل إلى تحقيق مصالح كل منهما.

04- اتخاذ القرار:

تنتهي مرحلة التفاوض إما بقبول العميل للتعاقد ، أو عدم قبوله لشرط البنك وفي حالة قبول التعاقد قد يتم إعداد مذكرة لاقتراح الموافقة على طلب القرض ، والتي عادة ما تتضمن البيانات الأساسية عن المنشأة طالبة الاقتراض ، معلومات عن مديونيتها لدى الجهاز المصرفي ، موقفها الضريبي ، وصف القرض و الغرض منه و الضمانات المقدمة و مصادر السداد و طريقته ، و ملخص الميزانية لثلاثة سنوات الأخيرة ، و التعليق عليها و مؤشرات السيولة و الربحية و النشاط و المديونية و الرأي الائتماني و التوصيات بشأن القرض ، و بناءا على هذه المذكرة يتم الموافقة على منح القرض من السلطة الائتمانية المختصة[1].

05- صرف القرض :

يشترط لبدء استخدام القرض توقيع المقترض على اتفاقية القرض، و كذلك تقديمه للضمانات المطلوبة واستيفاء الالتزامات التي ينص عليها اتفاق القرض.

06- متابعة القرض و المقترض:

الهدف من هذه المتابعة هو الاطمئنان على حسن سير المنشأة و عدم حدوث أي تغيرات في مواعيد السداد المحددة ، و قد تظهر من خلال المتابعة أيضا بعض التصرفات من المقترض و التي تتطلب اتخاذ الإجراءات القانونية لمواجهتها للحفاظ على حقوق البنك ، أو تتطلب تأجيل السداد أو تجديد القرض لفترة أخرى .

07- تحصيل القرض:

يقوم البنك بتحصيل مستحقاته حسب النظام المتفق عليه ، و ذلك إذا لم تقابله أي من الظروف السابقة عند المتابعة ، و هي الإجراءات القانونية أو تأجيل السداد أو تجديد القرض مرة أخرى.

[1] : محمد صالح الحناوي ، عبد الفتاح عبد السلام ، مرجع سبق ذكره ، ص 282 .

المبحث الثالث : تأثير مخاطر القروض على السيولة المالية.

إن عملية منح القروض أهم عملية لدى البنك فهي تشكل منفعة للبنك و للمستثمر و للاقتصاد ككل لكن من جانب أخر فهي تشكل خطرا على البنك و كذلك لأموال المودعين فخطر القرض يمس بالدرجة الأولى سيولة البنك.

المطلب الأول: مفهوم مخاطر القروض البنكية.

في هذا المطلب سوف نتطرق إلى مفهوم مخاطر القروض من خلال إعطاء تعريف للمخاطرة ومصادرها وكذا أنواعها.

اولا: تعريفها:

توجد للمخاطرة تعريفات متعددة تعكس وجهات نظر الباحثين المختلفة حول هذا المفهوم:

– المخاطرة هي احتمالية أن تكون نتائج التنبؤات خاطئة، فإذا كانت هناك احتمالية عالية في أن تكون التنبؤات خاطئة فعند ذلك ستكون درجة المخاطرة عالية أيضا اما إذا كانت الاحتمالية منخفضة فإن درجة المخاطرة ستكون منخفضة أيضا.

– هي إمكانية الحصول على عائد فعلي مختلف عن العائد المتوقع والتي تعني ببساطة بأن هناك تقلبا في عوائد الاستثمار.

– هي درجة تقلب العوائد في المستقبل فالأسهم الأشد خطورة يجب أن تكون عوائدها مرتفعة لتعويض المستثمر عن حلة عدم التأكد من إيراداته المستقبلية.

– هي احتمالية تحقيق مردود فعلي أقل من المردود المتوقع أو هل دالة التقلب العوائد المتوقعة من جراء توظيف موارد مالية في محفظة استثمارية متنوعة[1].

تعريف Sinkey: خسائر الائتمان كنتيجة لعدم مقدرة العميل على سداد القرض وفوائده وترجع المخاطر إلى عدة عوامل داخلية وخارجية منها ضعف إدارة الائتمان وكذلك إلى الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والتكنولوجيا وغيرها.

[1] – فلاح حسين الحسيني، مؤيد عبد الرحمن الدوري، إدارة البنوك مدخل كمي واستراتيجي معاصر، دار وائل للنشر، عمان: الاردن 2000، ص 166.

تعريف Cooper: إن خطر الائتمان هو عدم قدرة العميل على سداد القرض في تاريخ استحقاقه وتقسم المخاطر إلى مخاطر تجارية وأخرى سياسية، فإذا كان العميل شخصا أو مشروعا تجاريا سميت مخاطر تجارية، إما إذا كان القرض ممنوحا تملكه الدولة للدولة ذاتها سميت مخاطر سيادية.

تعريف Broder: يتمثل الخطر في عدم التأكد من الخسارة المالية والانحرافات التي تحدث بين نتائج الفعلية والمخططة والنتيجة النهائية للخطر، هي الخسارة أو انخفاض القيمة.

تعريف Hale: إن المخاطرة الائتمانية هي مخاطر الأعمال للشركة طالبة التمويل التي من شأنها أن تؤثر على التدفقات النقدية، وبالتبعية على السداد سلبيا[1].

تعرف بأنها احتمال عدم قيام طرف مقابل المصرف بالوفاء بالتزاماته في حدود الشروط المتفق عليها[2].

تعرف بأنها احتمال عدم التزام المقترض بتسديد مبلغ القرض في تاريخ استحقاقه واحتمال تحقيق الخسارة جراء ذلك، وبالتالي تخفيض الخسارة الناجمة عنها، يمكن أن يتحقق إذا كانت علاقة المصرف بالمقترض علاقة مستمرة.

تعريف شامل: المخاطرة الائتمانية هي درجة تقلب العائد الفعلي للعملية الاقتراضية عن العائد التعاقدي كنتيجة للأسباب الداخلية والمتمثلة في ضعف إدارة البنك، أو الأسباب الخارجية والناتجة إما لعدم قدرة العميل على السداد أو تأخره في السداد وإما لأسباب سيادية كالظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وتقاس هذه الدرجة باستخدام النسب المالية التقليدية مع الاستعانة ببعض الأساليب الإحصائية كأساس لاتخاذ القرار الائتماني.

ثانيا: أنواع المخاطر البنكية:

هناك العديد من المخاطر تواجه البنك عند قيامه بعملية الاقتراض تتمثل فيما يلي:

1- مخاطر متعلقة بشخصية العميل: ترتبط هذه المخاطر بالعناصر الرئيسة المتعلق بالجدارة الائتمانية للعميل مثل: أهليته وسمعته، نزاهته، التزامه والوفاء بحقوق الآخرين و المتعاملين معه في مجال نشاطه وسلوكياته الأخلاقية[3].

2- مخاطر عدم التسديد :في هذه الحالة البنك عرضة لمخاطر عدم التسديد وهذا راجع لتدهور الكفاءة الإدارية في إدارة العميل لنشاطه وهذا يؤدي إلى عدم الاستغلال الكفء للأموال المقترحة وبالتالي تراجع القدرة الإنتاجية وجودة المنتجات التي بتخصص العميل في تقديمها نتيجة خلل في أساسيات وأساليب الإنتاج المتبعة[1].

[1] – محمد محمود عبد ربه، دراسات في محاسبة التكاليف، الدار الجامعية، الإسكندرية:مصر 2000، ص ص 49،50

[2] – صلاح الدين حسن السيسي، إدارة أموال وخدمات المصارف لخدمة أهداف التنمية الاقتصادية، دار الوسام للطباعة والنشر، لبنان، 1998، ص 140

3- أحمد غنيم، صناعات قرارات الائتمان والتمويل في إطار الإستراتيجية الشاملة للبنك، ط2 ،مطبعة المستقبل، الإسكندرية:مصر، 1999،ص37.

3- مخاطر متعلقة بالنشاط الذي يزاوله المقترض :ترتبط هذه المخاطر بالنشاط الذي ينتمي إليه العميل وهي مخاطر مختلفة من نشاط إلى آخر ففي الإنتاج الزراعي هناك مخاطر الظروف المناخية القاسية و في الإنتاج الصناعي بشكل عام هناك مخاطر تتعلق بعدم توفر مواد الخام للإنتاج أو تغير أذواق المستهلكين، أو دخول منافسين جدد.

4- مخاطر متعلقة بالبنك نفسه :وهي المخاطر التي تنشأ عن البنك بسبب حدوث الأخطاء أو ما شابه ذلك وهي:

4-1- مخاطر تجميد الأموال :وهو الخطر بمقتضاه يجد البنك أمواله مجمدة لدى الغير لتواريخ إستحقاقها و وضعياتها المختلفة، فقد يفتح البنك اعتمادا لأحد متعامليه والذي يمكن أن يستغل بالكامل، وبما أن هذا النوع من الائتمان يعتبر استخداما لأحد موارد البنك والتي تكلفه فوائد لأصحابها فإنه في مثل هذه الحالة يعفي وضعية تجميد لأمواله[2].

4-2- مخاطر السيولة :ترتبط سياسات منح الائتمان بالأداء الكلي للبنك وتساهم مجموعة من الإجراءات والقواعد المطبقة في تأثير على المؤشرات الأساسية للأداء المالي للبنك، وتعتبر السيولة في مقدمتها وبمثل التوسع في الائتمان الأكثر من سنة آجال طويلة للأوراق التجارية وابرام جدولة أو تسويات لفترات غير ملائمة لهيكل مصادر الأموال بالبنك كلها ضاغطة على السيولة.

4-3- الخطر الإداري والمحاسبي :وهو الخطر المرتبط بالعنصر البشري وقدرته على مواكبة تطور الأعمال المصرفية بإدخال التكنولوجيا المعاصرة من حيث الإجراءات الإدارية والمحاسبية وقدرته على خلق وتطوير تقنيات تسيير استخدامات موارد البنك التي تؤثر على قدرة البنك التنافسية[3].

5- المخاطر العامة :و يقصد بها المخاطر التي تتعرض لها القروض بصرف النظر عن طبيعة وظروف المنشأة المقترضة ومن أمثلة هذه المخاطر ما يلي:

5-1- مخاطر أسعار الفائدة :ويقصد بها تلك المخاطر الناتجة عن عدم التأكد أو تقلب الأسعار المستقبلية للفائدة.

5-2- مخاطر أسعار الصرف :وهي المصارف التي يتعرض لها البنك في حالة تقديمه قروض بالعملات الأجنبية كما تنتج عن بعض السياسات في الدولة على القومية للقروض الممنوحة.

1- فريد راغب النجار، إدارة الائتمان والقروض المصرفية المتعثرة، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية:مصر ،2000 ص201.

2- عبد الحق بوعتروس، الوجيز في البنوك التجارية، مطبوعات جامعة منتوري، قسنطينة:الجزائر ،2000ص ص48-49.

3- طارق طه، إدارة البنوك وتكنولوجيا المعلومات، دار الجامعة الجديدة، منشأة المعارف، الإسكندرية:مصر ،2007ص360.

5-3- مخاطر التضخم :أن تعرض البلاد للتضخم بعد أن تم الاتفاق بين العميل والبنك على القرض سوف يترتب عن ذلك انخفاض القدرة الشرائية لأصل القرض والفوائد، وهذا ينعكس سلبا على البنك[1].

5-4- مخاطر الكساد :ويقصد بها الآثار الاقتصادية السلبية التي تعصف بنشاط المقترض، وبالتالي تؤثر على قدرته بالوفاء بالتزاماته مع البنك وفي حالة الكساد أيضا فإن الأزمة تعم الحياة الاقتصادية بأكملها وتصيب المشروعات التجارية بنوع من الشلل في هذه الحالة تقع البنوك في ضيق نقدي شديد[2] .

5-5- مخاطر سياسة وقانونية :بعد متابعة الجوانبَ السياسة والقانونية من الأمور ذات الأهمية التي تتطلب من المسؤولون بالاقتراض متابعتها، وان عدم التقليد والالتزام بها يشكل خطرا حقيقيا على صناعة خدماتها المصرفية ومن المخاطر السياسية يتعلق بقدرة الدولة على الالتزام بتعهداتها وكذلك يتعلق بكيفية الإشراف على المؤسسات المالية واللوائح والقوانين المنظمة لذلك ضمن النظام للدولة.

6- خطر الربحية (معدل عائد على أصول) : يعتبر معدل عائد على أصول مقياس من مقاييس الربحية حيث يعبر عن العلاقة بين الأرباح و حجم الأموال المتاحة للإدارة ، و هو يقيس القدرة على تحقيق الأرباح من الأموال المتاحة للإدارة بغض النظر على طريقة تمويلها فهو يعكس الأنشطة التشغيلية و الاستثمارية للمؤسسة ولا يعكس الأنشطة التمويلية في ربحية المؤسسة.

و يحسب بالعلاقة التالية :**صافي الدخل /إجمالي الأصول**

1- منير إبراهيم الهندي، إدارة الأسواق والمنشآت المالية، منشأة المعارف، الإسكندرية:مصر ،1999ص157.

2- منير إبراهيم الهندي ،المرجع السابق، ص 361.

المطلب الثاني: السياسة الوقائية من مخاطر القروض البنكية.

من البديهي أن البنك لا يستطيع إلغاء هذه المخاطر بصفة تامة فينبغي عليه السعي إلى تقليلها قدر المستطاع إلى أدنى حد ممكن وهذا من خلال الإجراءات التالية:

1-الاستعلام الائتماني : يعد جهاز الاستعلامات الائتمانية أداة فعالة للحصول على المعرفة الصادقة و الصحيحة ، المتعمقة ، التفصيلية والشاملة الكاملة حول ما يؤثر على نشاط الإقراض وذلك من خلال البحث والتحري والاستقصاء عن كمية ونوعية المعلومات المطلوبة من الباحث الائتماني، بما يمكن من إجابة عن استفساراته ومسايرة النشاط الإقراضي في كل مرحلة وذلك قبل وأثناء وبعد منح القروض[1].

ومن أهم مصادر الحصول على المعلومات نجد:

1- 1- إجراءات المقابلة مع طالب القرض :إن إجراء مقابلة شخصية مع العميل تكشف للبنك جانب كبير عن شخصيته وسمعته ومدى صدقه في المعلومات المقدمة عن وضعية المؤسسة ونشاطها ومركزها التنافسي وخططها المستقبلية كما تكشف عن ماضي المؤسسة وتعاملاتها المالية فهو ما يساعد مسؤول إدارة القرض على تقسيم ومعرفة حجم المخاطر التي قد تواجه القرض الممنوح[2].

1-2- المصادر الداخلية من البنك :يعد التنظيم الداخلي للبنك من المصادر الهامة في قرار منح القرض خصوصا إذا كان طالب القرض ممن سبق لهم التعامل مع البنك وتتحدد مصادر المعلومات الداخلية من خلال:

- ✓ -علاقة العميل مع البنك؛
- ✓ الوضعة وسجل الشيكات المسحوبة عليه؛
- ✓ -التزام العميل بشروط العقد وكفاءته في سداد التزاماته حسب تواريخ الاستحقاق المتفق عليها.

1-3- المصادر الخارجية للمعلومات :تساعد الأقسام الخارجية المتمثلة في البنوك الأخرى والموردين ونشرات دائرة المقترضين، كما أن مبادلة المعلومات بين البنوك من المدينين من شأنه أن يساعد على تقسيم حجم المخاطر.

1-4- تحليل القوائم المالية :هي من أهم مصادر الحصول على المعلومات في إدارة القرض تهتم بتحليل قوائم السنوات الماضية للمؤسسة، واعداد القوائم المستقبلية وتحليلها والوقوف على الميزانية النقدية التقديرية التي

[1]- كمال رزيق، مداخلة بعنوان :تقييم تجزئة البنوك الإسلامية بالجزائر في إدارة المخاطر الائتمانية، مقدمة ضمن ملتقى الخرطوم للمنتجات المالية الإسلامية، النسخة الرابعة 5-6 أفريل ،2012 ص 10.

[2]- خضراوي نعيمة، إدارة المخاطر البنكية، دراسة مقارنة بين البنوك التقليدية و الإسلامية، حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وبنك البركة الجزائري، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العموم الاقتصادية، تخصص نقود وتمويل، جامعة محمد خيضر،بسكرة،2009 ،ص30.

تكشف الوضعية المالية للمؤسسة في تاريخ معين، وهو ما يزود إدارة القرض بمعلومات عن المركز المالي للمقترض ومدى قدرته على توليد تدفقات نقدية تكفل سداد القرض مع الفوائد[1].

2- التنبؤ بمخاطر القرض :يجب استعمال البيانات والمعلومات المتحصل عليها في الاستعلام في عملية التنبؤ بمخاطر القرض، أي في التنبؤ بمخاطر القرض، أي التنبؤ باحتمال التعرض إلى التعثر الائتماني مستقبلا الأمر الذي يجعل البنك في صورة أقرب إلى كل تغير جوهري سلبي أو إيجابي عن وضع العميل وتمكينه من اتخاذ القرار المناسب.

3- المتابعة الإقراضية :مهما بلغت درجة الجدارة الائتمانية للعميل و مهما قلت قيمة مبلغ الإقراض الذي يحصل عليه فإنه يضل دائما معرضا إلى مخاطر مستقبلية قد تعيق قدرته على الوفاء بدونه، مما يدفع البنوك إلى المتابعة الدقيقة والشاملة المستمرة على طول فترة القرض لما يحفظ الأداء الائتماني ويحميه من أي إنحراف في عملية استرداد مبلغ القرض.

4- تغطية مخاطر القرض :ينبغي على البنك أن يغطي مخاطر القرض، وذلك من خلال طول الضمان من الذي يعتبر كخط دفاع أخير لحالات الطوارئ غير المنتظرة ولمجابهة الحالات التي تحيط بها درجة عالية من عدم التأكد .

5- طلب الضمانات الملائمة :تفاديا للمخاطر المحتملة تلجأ إدارة القرض إلى تقويم قيمة القرض وعلى أساسه أو ما يزيد عنه يتم تحديد الضمان المناسب وتعد من أهم وأنجح الإجراءات الوقائية لمواجهة عدم السداد الناشئ عن العميل حيث يسمح هذا الإجراء بتعويض البنك وعادة ما يرتكز البنك على نوعي من الضمانات.

6- ضمانات شخصية :هي تعهد والتزام شخصي من طرف المقترض تكفل سداد قيمة القرض والفوائد وبذلك فهي تعبر عن الأمان في تغطية القرض.

و يمكن تلخيص أهم أساليب التي تساهم في الوقاية من مخاطر القروض ومواجهتها في النقاط التالية:

- ✓ تقديم ضمانات عينية؛
- ✓ تقديم كفيل مليء ماليا وذو سمعة جيدة؛
- ✓ وضع شروط (قيود) على قدرة المقترض في اتخاذ بعض القرارات التي يرى البنك أنها قد تؤثر على قدرة العميل على رد لقرض الذي تم منحه[2]؛
- ✓ شرط السداد المعجل للتسهيلات في إرتباك أداء المقترض مستقبلا؛

[1]- خضراوي نعيمة، إدارة المخاطر البنكية، مرجع سابق، ص 31.

[2]- أحمد غنيم، صناعات قرارات الائتمان والتمويل في إطار الإستراتيجية الشاملة للبنك ، مرجع سبق ذكره، ص76.

- ✓ اشتراط السداد الجزئي(شهري، ربع أو نصف سنوي) لتخفيف مخاطر عدم السداد
- ✓ طلب مشاركة بنوك أخرى في تقديم القرض المطلوب.

المطلب الثالث: لجنة بازل ومخاطر السيولة

1-تعريف لجنة بازل للرقابة المصرفية:

تأسست لجنة بازل للرقابة البنكية تحت مسمى لجنة الأنظمة البنكية والممارسات الرقابية من طرف محافظي البنوك المركزية لدول مجموعة العشرة مع نهاية 1974 تحت إشراف بنك التسويات الدولية بمدينة بازل بسويسرا ويقتصر أعضاؤها على مسؤولين من هيئات للرقابة البنكية ومن البنوك المركزية للدول الصناعية الكبرى المتمثلة في كل من بلجيكا، كندا، فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، اليابان، هولندا، سويسرا، السويد، بريطانيا، إسبانيا، لوكسمبورغ، والولايات المتحدة الأمريكية.

لجنة بازل للرقابة البنكية هي لجنة استشارية فنية لا تستند إلى أية اتفاقية دولية، وانما أنشئت بمقتضى قرار من محافظي البنوك المركزية للدول الصناعية، واستطاعت أن تساهم بقدر كبير في إعطاء إطار دولي للرقابة البنكية وايجاد فكر مشترك بين البنوك المركزية في دول العالم المختلفة يقوم على التنسيق بين مختلف السلطات الرقابية والتفكير في إيجاد آليات لمواجهة المخاطر التي تتعرض لها البنوك إدراكا منها بأهمية وخطورة القطاع البنكي، وبذلك أصبحت هذه اللجنة تمثل حجر الأساس للتعاون الدولي في مجال الرقابة البنكية.

ويمكن تلخيص طبيعة عمل لجنة بازل فيما يلي[1]:

- ✓هيئة دولية مستقلة متخصصة في مجال الرقابة و الإشراف البنكي؛
- ✓هيئة تتعاون مع بعض الهيئات والفعاليات الدولية في المجال المالي.

[1] – خضراوي نعيمة، إدارة المخاطر البنكية، مرجع سابق، ص 109.

2-مبادئ إدارة مخاطر السيولة الصادرة عن لجنة بازل

أصدرت لجنة بازل للرقابة المصرفية عدة مبادئ لإدارة مخاطر السيولة، وتتمثل هذه المبادئ فيما يلي:

✓ يتوجب على كل بنك اعتماد إطار شامل لإدارة مخاطر السيولة بما يكفل المحافظة على توفير السيولة الكافية لسير العمل المصرفي بالإضافة إلى هامش إضافي يتكون من مجموعة من الأصول ذات الجودة العالية والسيولة المرتفعة، وعلى المراقبين اختبار مدى كفاية كل من إطار إدارة مخاطر السيولة بالإضافة إلى وضع سيولة البنك وعليهم اتخاذ الإجراءات اللازمة بحق البنك في حالة وجود عجز في السيولة أو ضعف في إدارة مخاطرها وذلك من أجل حماية المودعين وحماية النظام المصرفي في الدولة من أي تأثيرات سلبية قد تؤثر عليه مستقبلا؛

✓ يجب على البنك أن يحدد بوضوح مستوى المخاطر المرغوب به والذي يتناسب مع استراتيجية عمل البنك ودوره في النظام المالي للدولة، فعلى الإدارة التنفيذية للبنك أن تطور استراتيجيات وسياسات وممارسات لإدارة مخاطر السيولة بما يتفق مع مستوى المخاطر المرغوب به في البنك وضمان احتفاظ البنك بقدر كاف من السيولة، وعلى الإدارة التنفيذية أن تراجع باستمرار المعلومات عن تطور سيولة البنك وترفع تقارير لمجلس الإدارة بهذا الخصوص ، وعلى مجلس الإدارة أن يراجع الاستراتيجيات والسياسات والممارسات ويقرها مرة واحدة سنويا على الأقل والتأكد من أن الإدارة التنفيذية تقوم بإدارة مخاطر السيولة بفعالية[1]

✓ على البنك أن يحسب تكاليف ومنافع السيولة والمخاطر ويأخذها في الاعتبار في التسعير الداخلي وقياس الأداء وعند إدخال منتجات جديدة سواء في النشاطات داخل أو خارج الميزانية؛

✓ على إدارة البنك أن تؤخر إجراءات متينة لتحديد وقياس ومتابعة ومراقبة مخاطر السيولة ويجب أن تتضمن هذه الإجراءات إطار عمل شامل للتنبؤ بالتدفقات النقدية التي تتولد من موجودات ومطلوبات البنك ومن البنوك خارج الميزانية خلال فترات زمنية مستقبلية محددة؛

✓ على البنك مراقبة ومتابعة تعرضه لأخطار السيولة والاحتياطات التمويلية بين المؤسسات أو الوحدات القانونية التابعة له أو نشاطاته المختلفة وبمختلف العملات آخذا بعين الاعتبار القيود القانونية والتنظيمية والتشغيلية التي قد تحد من تحول السيولة من وحدة إلى أخرى؛

[1] - خضراوي نعيمة، إدارة المخاطر البنكية، مرجع سابق، ص 110.

✓ على البنك أن يقوم بإعداد استراتيجية تمويل توفر تنويع فّعال في مصادر الأموال وطول فترات التمويل؛

✓ على البنك أن يدير بفعالية وضع السيولة ومخاطرها لديه خلال نفس اليوم لمواجهة الدفعات والتسويات النقدية سواء خلال الفترات الطبيعية أو فترات الأزمات؛

✓ على البنك تنفيذ اختبارات الظروف الضاغطة بشكل دوري على مختلف مصادر التمويل قصيرة الأجل والمواد المولدة للسيولة وعلى البنك استخدام نتائج هذه الاختبارات لتعديل استراتيجيات وسياسات ومواقف السيولة لديه وتطوير خطط وطوارئ فعالة لإدارة مخاطر السيولة؛

✓ على البنك إدارة أوضاع الموجودات بفعالية وعليه أن يميز بين الموجودات المقيدة والموجودات غير المقيدة وعليه التأكد من قانونية وامكانية التنفيذ عليها؛

✓ على البنك اعتماد خطة طوارئ رسمية للتمويل وادارة توفير السيولة في ظل ظروف الأزمات؛

✓ على البنك أن يحتفظ بهامش أمان يتكون من موجودات عالية السيولة وغير مقيدة تمثل هامش أمان ضد مخاطر السيولة في حالة الظروف الضاغطة؛

✓ على البنك الإفصاح العام وبشكل دوري لذوي المصالح في السوق ليمكنهم من الحكم على فعالية إدارة المخاطر ووضع السيولة في البنك؛

✓ على هيئات الرقابة المصرفية وبشكل منتظم أن تقوم بتحديد الإطار الكلي لإدارة المخاطر في البنوك وأوضاع السيولة لديها لتقرر إن كان يتوفر لدى هذه البنوك مستوى كاف من المرونة في ظل السيولة الضاغطة الناتجة عن النظام المالي في الدولة؛

✓ على هيئات الرقابة أن تقوم بتحديد إطار إدارة مخاطر السيولة ووضع السيولة في البنك دوريا من خلال إجراءات رقابية تعتمد على التقارير الداخلية وتقارير التحوط ومعلومات السوق؛

✓ على هيئات الرقابة التدخل والطلب من البنوك اعتماد إجراءات فعالة ومحددة زمنيا لتحديد نقاط الضعف في عمليات إدارة مخاطر السيولة ووضع السيولة في البنك؛

✓ على هيئات الرقابة المصرفية أن تتواصل مع هيئات الرقابة الأخرى والسلطات الرسمية المحلية والخارجية لتسهيل عمليات الرقابة على مخاطر إدارة السيولة في البنوك.

خلاصة :

تلعب البنوك دورا رياديا واستراتيجيا في تنفيذ أهدافها وتساهم بشكل جوهري في تصعيد وتيرة التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وذلك من خلال القروض التي تمنحها والتي تعتبر أداة الاستغلال في العمليات الانتاجية والتوزيعية والتي تلعب دورا في تحقيق التنمية الاقتصادية .

لكن من جهة أخرى تتعرض البنوك لمخاطر كثيرة ومتعددة عند منحها للقروض والمتمثلة في مخاطر القروض فالقروض ومخاطرها وجهان لعملة واحدة.

حيث نجد أن هذه البنوك قبل عملية الاقراض تبذل قصارى جهودها في البحث عن أفضل الطرق وأنجح الوسائل في الوقاية من المخاطر وعدم الوقوع فيها.

الفصل الثاني

أثر مخاطر القروض على السيولة المالية للبنك

دراسة حالة : بنك الفلاحة والتنمية الريفية

تمهيد

من أجل توضيح مختلف العناصر التي درست في الفصل السابق والمتعلقة بدراسة تأثير مخاطر السيولة على منح القروض في البنوك ، قمنا بإجراء دراسة تطبيقية عنها بهدف مقارنتها مع الجانب النظري وكذا لإعطاء الصفة العلمية للدراسة، لهذا وقع اختيارنا على بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة (BADR) وكالة المسيلة ، من أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة وذلك عن طريق ثلاث مباحث:

- **المبحث الأول**: التعريف ببنك الفلاحة و التنمية الريفية.
- **المبحث الثاني**: السياسات الإقراضية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية.
- **المبحث الثالث**: تقييم الكفاءة المالية لوكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية باستخدام مؤشرات السيولة المالية

المبحث الاول : التعريف ببنك الفلاحة و التنمية الريفية

إن بنك الفلاحة والتنمية الريفية لم يبق بمنأى عن الحركية التي شهدها القطاع المصرفي المحلي والعالمي حيث بذل مسؤولو بنك بدر جهود معتبرة قصد تحقيق الشروط التي تقتضيها ممارسة النشاط المصرفي حسب ما يفرضه المحيط المصرفي في شكله الجديد، لذى سعى البنك الى تقوية مركزه في الوسط المصرفي سواء بالانتشار الجغرافي المميز عبر كامل التراب الوطني أو عن طريق توسيع وتنويع مجال تدخله كبنك شامل، بتقديم خدمات مصرفية تلبي حاجيات ورغبات الزبائن.

المطلب الاول : تقديم عام لبنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR .

أولا: نشأة بنك الفلاحة والتنمية الريفية

يعتبر بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR) من بين البنوك التجارية الجزائرية ، حيث يأخذ شكل شركة ذات اسهم تعود ملكيته للقطاع العمومي ، إذ يعتبر وسيلة من وسائل سياسة الحكومة الرامية الى المشاركة في تنمية القطاع الفلاحي وترقية العالم الريفي، تم انشاؤه بموجب المرسوم رقم 82-106 المؤرخ في 13 مارس 1982 المتعلق بإنشاء بنك الفلاحة والتنمية الريفية الجريدة الرسمية العدد 11 1982/03/16 ،تبعا لإعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري، حيث ورث عن هذا الاخير 138 وكالة براس مال قدره 01 مليار دينار جزائري، أما في يومنا هذا فقد أصبح عدد وكالته 326 وكالة و 33 مديرية جهوية تشغل حوالي 7000 عامل، ذلك بهدف المساهمة في تنمية القطاع الفلاحي وترقية ودعم نشاطات الصناعات التقليدية والحرفية.

وفي هذا الإطار قام بنك الفلاحة والتنمية الريفية بتمويل المؤسسات الفلاحية التابعة للقطاع الاشتراكي مزارع الدولة والمجموعات التعاونية ، وكذلك المستفيدين الفرديين للثورة الزراعية ، مزارع القطاع الخاص تعاونيات الخدمات والدواوين الفلاحية، والمؤسسات الفلاحية الصناعية الى جانب قطاع الصيد البحري.

وفي إطار الإصلاحات الاقتصادية تحول بنك الفلاحة والتنمية الريفية بعد عام 1988 الى شركة مساهمة ذات راس مال قدره 22 مليار دينار جزائري مقسم الى 2200 سهم بقيمة 1000000 دج للسهم الواحد ليرتفع بعد سنة 2000 الى 33 مليار دينار جزائري موزع على 33000 سهم مكتتبة كلها من طرف الدولة ولكن بعد صدور قانون النقد والقرض في 1990/04/14 الذي منح استقلالية أكبر للبنوك ، والغي من خلاله نظام التخصص، أصبح بنك الفلاحة والتنمية الريفية كغيره من البنوك يباشر جميع الوظائف التي تقوم بها البنوك التجارية، والمتمثلة في منح التسهيلات الائتمانية ، وتشجيع عملية الادخار بأنواعها بالفائدة وبدون فائدة والمساهمة في التنمية مع وضع قواعد تحمي البنك وتجعل معاملاته مع زبائنه اقل مخاطرة.

صنفت النشرية المتخصصة في قطاع المال والاعمال "افريكان بانكار" الصادرة في فرنسا وبريطانيا، اهم 90 بنكا في منطقة المغرب العربي ، وجاءت خمس مؤسسات مصرفية جزائرية ضمن المراتب العشر الاولى من هذا التصنيف رغم تراجعها من حيث رقم الاعمال، ولقد احتل بنك الفلاحة والتنمية الريفية المرتبة الثالثة من حيث الاهمية بحصيلة اجمالية سنوية بلغت 11.662 مليار دولار (حفيظ صواليلي 2011) .

ثانيا: تطور بنك الفلاحة والتنمية الريفية

مر بنك الفلاحة والتنمية الريفية في مسيرة نشاطه بثلاثة مراحل يمكن تقسيميا كالتالي:

1- المرحلة ما بين: 1982 – 1990

خلال هذه المرحلة انصب اهتمام البنك على تحسين موقعه في البنوك المصرفية، والعمل على ترقية العالم الريفي عن طريق تكثيف فتح الوكالات البنكية في المناطق ذات النشاط الفلاحي ، حيث اكتسب تجربة كبيرة في مجال تمويل القطاع الفلاحي والصناعات الغذائية، هذا التخصص في مجال التمويل فرضته الية الاقتصاد المخطط الذي اقتضى تخصص كل بنك في تمويل قطاعات محددة ، الا انه لم يكن فعالا وذلك لان اغلب المشاريع التي كان يمولها كانت ذات طابع عمومي، حيث كان تحصيل القروض الممنوحة صعبا واحيانا كثيرة مستحيلا.

2- المرحلة ما بين: 1991– 1999

بموجب صدور قانون 10/90 الذي ينص على نهاية تخصص كل بنك في نشاط معين، توسع نشاط بنك الفلاحة والتنمية الريفية ليشمل مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني، خاصة قطاع الصناعات المتوسطة والصغيرة مع بقائه الشريك ذو الافضلية الكبيرة في تدعيم وتمويل القطاع الفلاحي، أما في المجال التقني فكانت هذه المرحلة اهم مرحلة تميزت بإدخال تكنولوجية الاعلام الالي المتطورة، تهدف إلى تسهيل تداول العمليات البنكية وتعميمها عبر مختلف وكالات البنك، هذه المرحمة شهدت ما يلي:

- ✓ 1991: تطبيق نظام SWIFT[1] تسهيل معالجة وتنفيد عمليات التجارة الخارجية.
- ✓ 1992: وضع برمجيات(LOGICIEL SYBU2) مع فروعه المختلفة للقيام بالعمليات البنكية (تسيير القروض تسيير عمليات الصندوق تسيير المودعات الفحص عن بعد لحسابات الزبائن)، الى جانب تعميم استخدام الاعلام الالي في جميع العمليات التجارة الخارجية خاصة في مجال فتح الاعتمادات المستندية، والتي

[1]-نظام سويفت عبارة عن شبكة من الاتصالات، انشئت في عام ، 1973 مقرها في بلجيكا، تديرها الجمعية الدولية للاتصالات المالية الهاتفية بين البنوك، والتي تستخدم وسائل الاتصالات الحديثة لتبادل الرسائل بين البنوك بدلا من الرسائل التقليدية مثل التلكس والتلغراف

[2]- شبكة معلوماتية خاصة ببنك BADRتربط الوكالات البنكية بالمديرية العامة

أصبحت معالجتها في يومنا هذا لا تتجاوز اكثر من 24 ساعة كما تم ادخال مخطط الحسابات الجديدة على مستوى كل الوكالات.

- ✓ 1999 : انهاء عملية ادخال الاعلام الالي في جميع العمليات البنكية على مستوى شبكات البنك.
- ✓ 1994 : بدء العمل بمنتج جديد يتمثل في بطاقة التسديد والسحب بدر.
- ✓ 1996 ادخال عملية الفحص السلكي (télétraitement) ،فحص وانجاز العمليات المصرفية عن بعد وفي الوقت الحقيقي.
- ✓ 1998 :بدء العمل ببطاقة السحب ما بين البنوك. (Carte Inter bancaire) CIB
- ✓ 1999 :الرفع من القروض لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الى حد كبير و في شتى مجالات النشاط الاقتصادي، اضافة الى رفعه لمستوى مساعدته لقطاع الفلاحي.

3-المرحمة ما بين: 2000 – 2006

تميزت هذه المرحلة بمساهمة بنك الفلاحة والتنمية الريفية كغيره من البنوك العمومية في تدعيم وتمويل الاستثمارات المنتجة، ودعم برنامج الانعاش الاقتصادي والتوجه نحو تطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمساهمة في تمويل قطاع التجارة الخارجية وفقا لتوجيهات اقتصاد السوق الى جانب توسيع تغطيته لمختلف مناطق الوطن، وذلك عن طريق فتح المزيد من الوكالات .

وللتكيف مع التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي تعرفها البلاد و استجابة لاحتياجات ورغبات الزبائن قام بنك الفلاحة والتنمية الريفية بوضع برنامج على مدى خمس سنوات، يتمحور اساسا حول عصرنة البنك وتحسين ادائه والعمل على تطوير منتجاته وخدماته، بالإضافة الى تبنيه استخدام التكنولوجيا الحديثة في مجال العمل المصرفي، هذا البرنامج الطموح حقق نتائج هامة نوردها فيما يمي:

- ✓ 2000 : القيام بالفحص الدقيق لنقاط القوة ولنقاط الضعف في سياسته، مع وضع استراتيجية تسمح للبنك بالاعتماد المعايير العالمية في مجال العمل المصرفي.
- ✓ 2001: سعيا منه لإعادة تقييم موارده قام البنك بإجراء عملية تطهير محاسبية ومالية لجميع حقوقه المشكوك في تحصيلها، بغية تحديد مركزه المالي ومواجهة المشاكل المتعلقة بالسيولة وغيرها، الى جانب ذلك قام البنك بتحقيق مفهوم البنك الجالس la banque assise الخدمات المشخصة les service personnalisé ببعض الوكالات الرائدة (وكالة عميروش والشراقة)، وكذا ادخال مخطط جديد في الحسابات على مستوى المحاسبة المركزية.

✓ 2002 : تعميم مفهوم بنك الجلوس والخدمات المشخصة على مستوى جميع وكالات البنك.

✓ 2003 :ادخال نظام (SYRAT) وهو نظام تغطية الارصدة عن طريق الفحص السلكي دون اللجوء الى النقل المالي للمقيم ، مما يسمح بتقليص فترات تغطية الصكوك والاوراق التجارية، اضافة الى تأسيس نادي الصحافة بمبادرة مديرية الاتصال تشجيعا لمبدأ التداول الحر للمعلومات البنكية، وكذا تعريف الزبائن بمختلف خدمات البنك.

✓ 2004 : تعميم استخدام الشبابيك الالية للأوراق النقدية (les guichets automatiques des billets) المرتبطة ببطاقات الدفع التي تشرف عليه شركة النقد الالي، والعلاقات التلقائية بين البنوك SATIM خاصة في المناطق التي تتميز بكثافة سكانية كبيرة.

✓ 2006 : في ماي تم ادخال كل من المقاصة الالكترونية télé des chèques télé compensation وفي سبتمبر تم ادخال نظام جديد يعرف ب ،télé des virement وذلك من اجل تحقيق الأمانة والثقة والشفافية في التعاملات من جهة، ومحاربة الغش والاختلاسات من جية اخرى.

ثالثا: خصائص بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

✓بنك عامي يتدخل في تمويل لكل العمليات الاقتصادية؛

✓استعمال النظام"SWIFT " منذ 1991؛

✓ 30 %من التجارة الخارجية في الجزائر؛

✓إدخال الإعلام الآلي على شبكة باستعمال برمجيات PROLOGICIAL خاص ببنك الفلاحة التنمية الريفية ثم تطويره مهندسيها في الإعلام الآلي؛

✓الإشارة عن بعد الحسابات من طرف الزبائن؛

✓عمليات فتح القروض الوثائقية أصبحت في يومنا هذا لا تتجاوز 24ساعة

رابعا: المبادئ التي يعتمد عليها بنك الفلاحة والتنمية الريفيةBADR:

من أجل القيام بمهامه على أكمل وجه يرتكز البنك على مبادئ ندرجها فيما يلي:

✓**مبدأ الاستغلال** :على البنك توفير الجو المناسب للزبون أثناء تعامله معه، فعليه توفير المعلومات الدقيقة والصحيحة له، ليكون على دراية بالمتغيرات الطارئة على الساحة الاقتصادية، بالإضافة على الاستقبال الجيد واللائق؛

✓**مبدأ القرض والمخاطرة** :على البنك أن يضمن للمتعاملين معه إعادة الحق لأصحابه فهو يستغل ودائع زبائنه في منح قروض لزبائن آخرين، وهذا ما يدفعه للحرص على عودتها لتوفير عامل الثقة للمودع بإثبات خطي ويؤخذ على المقترض ضمان على القرض الممنوح له؛

✓**مبدأ السيولة النقدية** :يجب على البنك الاحتفاظ بسيولة نقدية لديه، لمواجهة طلبات السحب في أي وقت؛

✓**مبدأ الخزينة** :يلزم البنك ترك نسبة معينة من الأموال في خزينته لتغطية حسابات المتعاملين ومعاملاتهم أما الفائض فيرسل إلى البنك المركزي؛

✓**مبدأ الأمن** :يوفر البنك للعميل الأمان من خلال حماية أمواله من الضياع أو السرقة و نلمس ذلك من خلال التدقيق والمراقبة الصارمة على الإمضاءات وغيرها.

خامسا: الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR :

الشكل رقم 01 : الهيكل التنظيمي العام لبنك الفلاحة والتنمية الريفية

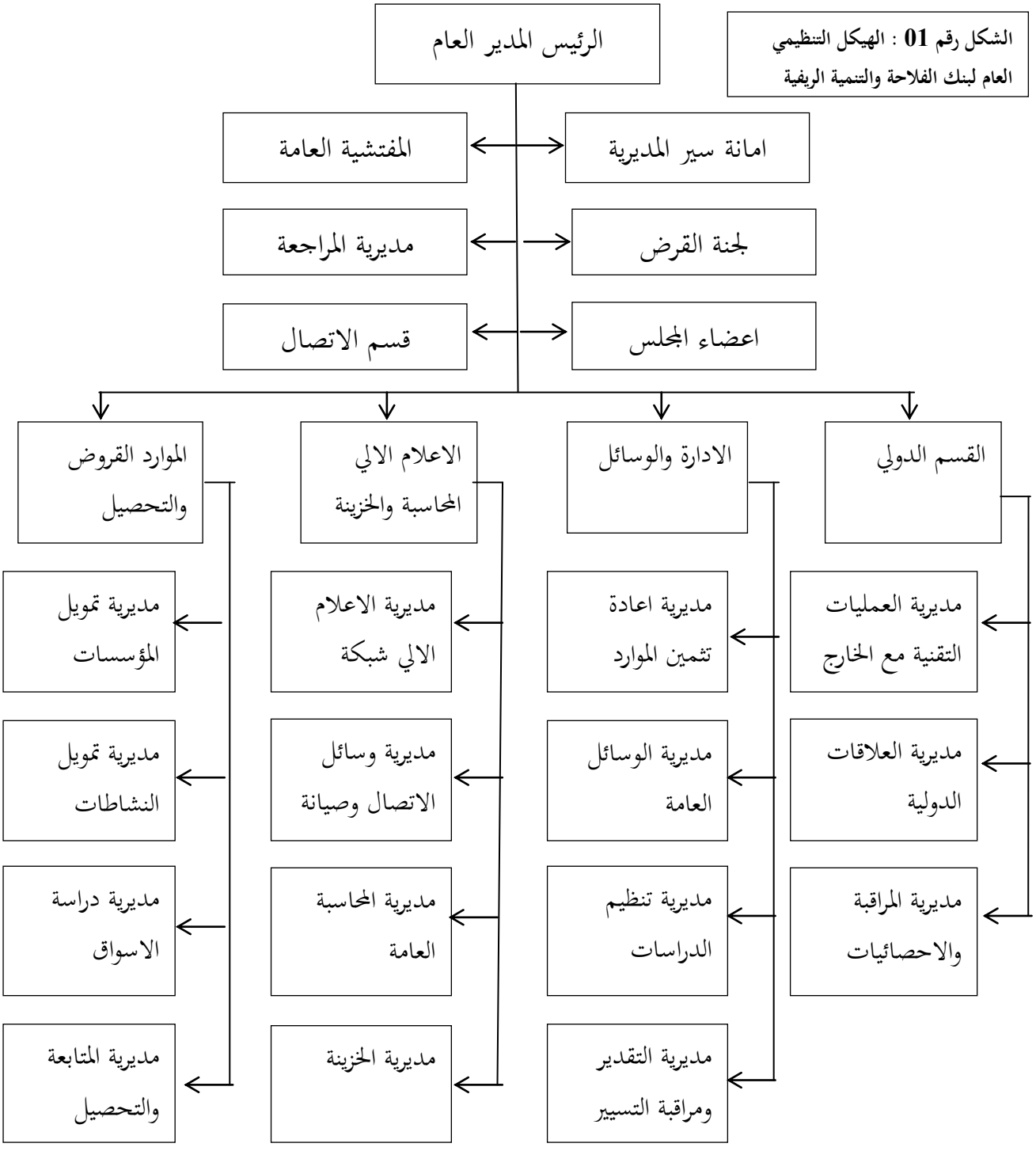

المصدر : وثائق البنك

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لوكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية

1- التعريف بوكالة بدر المسيلة :

أنشأت الوكالة 904 لبنك الفلاحة والتنمية الريفية بالمسيلة في فيفري 1983م، مع فرعين اخرين في عين الملح وحمام الضلعة الذين بدأ العمل بهما سنتي 1984م و1988م ، هذه المنطقة التي تميزت بسهلها الواسع واعتماد سكانيا على الزراعة بالدرجة الاولى، وتهدف وكالة المسيلة بالنهوض بالقطاع الزراعي بالمنطقة، والى تلبية حاجات الجمهور واعطاء دورا أكثر في النشاط الاقتصادي، إن وكالة المسيلة مؤسسة عمومية تقوم بتقديم خدمات بنكية متنوعة للمتعاملين الاقتصاديين سواء للقطاع العام أو الخاص، حيث تقع وكالة المسيلة في الحي الاداري والذي يقع في وسط المدينة، وتشغل هذه الوكالة 46عاملا تعتمد على خبراتهم، والملاحظ حاليا أنها تعتمد على توظيف عمال جدد ذوي الشهادات العليا، وترتكز سياستها بصفة خاصة والبنك بصفة عامة على تكوين وتدريب العمال المعينين على ذلك بمعيار الخبرة والأقدمية، وقد تم تطبيق وتنفيذ سياسة البنك الجالس في الوكالة سنة 2003.

تعمل وكالة المسيلة تحت سلطة اشراف ورقابة المديرية الجهوية للاستغلال بالمسيلة، هذا بالإضافة إلى أربع وكالات مصرفية اخرى للاستغلال، وكالة سيدي عيسى وكالة بوسعادة، وكالة عين الملح، وكالة حمام الضلعة.

الشكل رقم (02) : الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR لوكالة المسيلة

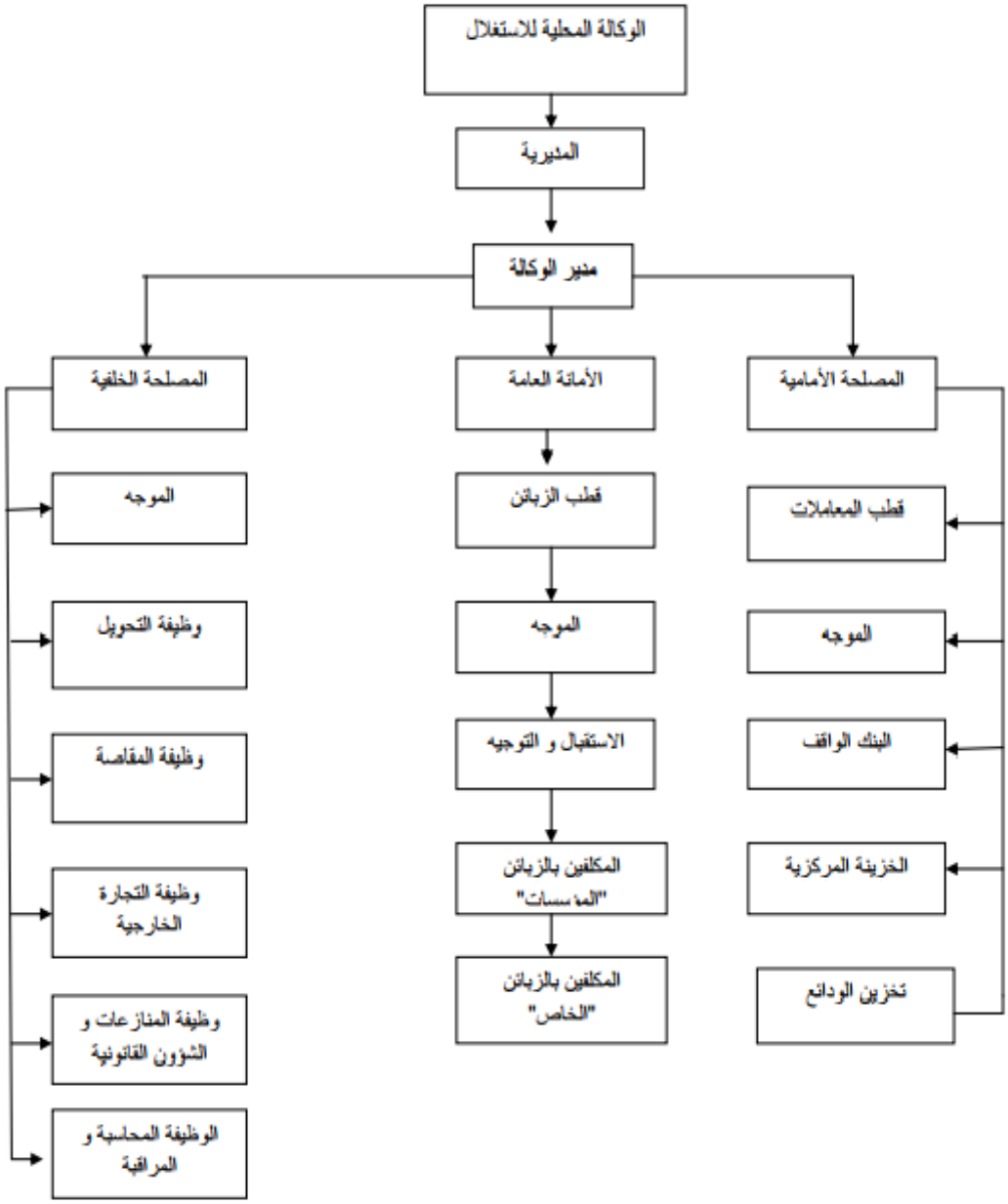

المصدر: وكالة بدر المسيلة

المطلب الثالث: أهداف ومهام وخدمات بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

1- أهداف البنك الفلاحة والتنمية الريفية .

من اهم الاهداف الرئيسية المسطرة من طرف إدارة البنك ما يلي:

- ✓ تنويع وتوسيع مجالات تدخل البنك كمؤسسة مصرفية شاملة ؛
- ✓ تحسين العلاقات مع الزبائن ؛
- ✓ تحسين نوعية الخدمات؛
- ✓ الحصول على اكبر حصة من السوق؛
- ✓ تطوير العمل المصرفي قصد تحقيق مردودية أكبر.

وبغية تحقيق تلك الاهداف استعان البنك بتنظيمات وهياكل داخلية ووسائل تقنية حديثة بلجوئه الى صيانة وترميم ممتلكاته وتطوير أجهزة الإعلام الألي، كما بذل القائمون على البنك مجهودات كبيرة لتأهيل موارده البشرية وترقية الاتصال داخل وخارج البنك، كما سعى البنك إلى التقرب أكثر من الزبائن، وذلك بتوفير مصالح تتكفل بمطالبهم، والتعرف على حاجاتهم ورغباتهم ، وكان البنك يسعى لتحقيق هذه الاهداف بفضل قيامه ب:

- ✓ رفع حجم الموارد باقل تكلفة؛
- ✓ توسيع نشاطات البنك فيما يخص حجم التعاملات؛
- ✓ التسيير الصارم لخزينة البدر بالدينار والعملة الصعبة.

2- مهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية:

وفقا للقوانين والقواعد المعمول بها في المجال المصرفي، فإن بنك الفلاحة والتنمية الريفية مكلف بالقيام بالمهام التالية:

- ✓معالجة جميع العمليات الخاصة بالقروض، الصرف والصندوق؛
- ✓فتح حسابات لكل شخص طالب لها واستقبال الودائع؛
- ✓المشاركة في جميع الادخارات ؛
- ✓المساهمة في تطوير القطاع الفلاحي والقطاعات الاخرى ؛
- ✓تأمين الترقيات الخاصة بالنشاطات الفلاحية وما يتعلق بها؛

✓تطوير الموارد والتعاملات المصرفية، وكذا العمل على خلق خدمات مصرفية جديدة مع تطوير المنتجات والخدمات القائمة؛

✓تنمية موارد واستخدامات البنك عن طريق ترقية عمليتي الادخار والاستثمار؛

✓تطوير شبكته ومعاملاته النقدية؛

✓تقسيم السوق المصرفية والتقرب أكثر من ذوي المهن الحرة، التجار والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

✓الاستفادة من التطورات العالمية في مجال العمل المصرفي ؛

وفي إطار سياسة القروض ذات المردودية يقوم بنك الفلاحة والتنمية الريفية ب:

- تطوير قدرات تحليل المخاطر؛
- إعادة تنظيم إدارة القروض؛
- تحديد ضمانات متصلة بحجم القروض وتطبيق معدلات فائدة تتماشى وتكلفة الموارد.

3- خدمات بنك الفلاحة والتنمية الريفية

إلى جانب قيام بنك الفلاحة والتنمية الريفية بالوظائف التقليدية التي تقوم بها البنوك التجارية سعى البنك إلى تقديم مجموعة من الخدمات المصرفية المتميزة، ونتيجة لذلك اكتسب البنك ميزة تنافسية جعلته قادر على مواجهة المنافسة من جهة، والمحافظة على حصة مهمة من السوق المصرفية من جية اخرى، ومن اهم هذه الخدمات المصرفية ما يمي :

- **دفتر التوفير بدر** :(livret d'épargne Badr (L.E.B

هو منتج من منتجات بنك الفلاحة والتنمية الريفية، يمكن الراغبين من ادخار اموالهم الفائضة عن حاجاتهم على اساس فوائد محددة من طرف البنك أو بدون فوائد، وذلك حسب رغبات المدخرين، حيث باستطاعتهم القيام بعمليات دفع وسحب الاموال في جميع وكالات التابعة للبنك .

- **دفتر توفير أشبال**(livret d'épargne junior (l .E.J

دفتر توفير الشباب هو دفتر خصصه بنك الفلاحة والتنمية الريفية لمساعدة أبناء المدخرين للتدريب على الادخار في بداية حياتهم الادخارية ، حيث يفتح هذا الدفتر للشباب الذين تقل أعمارهم عن 19 سنة بواسطة ممثليهم الشرعيين، وقد حدد الدفع الأولي ب 500 دينار، ويمكن أن يكوف الدفع نقدا أو عن طريق تحويلات تلقائية أو أوتوماتكية منتظمة.

في حالة السحب الكلي للأموال يوقف حق الاستفادة من الفوائد والامتيازات التي يمنحها البنك ،لكن سحب الفوائد لا يؤثر على الامتيازات، وعند بلوغ الشباب صاحب دفتر التوفير سن 19سنة يمكنه الاستفادة من قرض بنكي يمكن أن يصل الى 2000000 دج إذا كان دفتره يفوق 5 سنوات أقدمية.

- **بطاقة بدر**: Carte Badr

تعتبر بطاقة بدر منتج بنكي طرح في منتصف التسعينات تسهيلا للحياة الاقتصادية والاجتماعية للمتعاملين معه، حيث يسمح لزبائن البنك بإجراء عملية سحب أموالهم على مستوى الموزع الآلي للأوراق النقدية المتواجدة في وكالات البدر أو استخدام الشبابيك الآلية للأوراق النقدية التي تشرف عليها شركة النقد الآلي والعلاقات التلقائية بين البنوك SATIM ، وكذا القيام بعملية الدفع المباشر لمشترياتهم عند التجار الذين يملكون جهاز حامل الدفع الإلكتروني، ولقد تم استبدال هذه البطاقة ببطاقة ما بين البنوك.

- **بطاقة ما بين البنوك** La Carte Inter Bancaire (C .I .B)

هي منتج بنك بدأ العمل بها في سنة 2001 وهي بطاقة تسمح لزبائن البنك بسحب مقدار محدد من المال عن طريق الموزعات الآلية التابعة للبنوك التي وقعت على إصدار هذه البطاقة والمتمثلة في بنك الفلاحة والتنمية الريفية، البنك الوطني الجزائري، الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط، البنك الجزائري الخارجي، القرض الشعبي الجزائري، وكالات البريد .

- **بدر للاستشارة** :Badr consulte

خدمة وضعت في متناول زبائن البنك، تسمح لهم بمعرفة أرصدتهم بواسطة أرقام شخصية يمنحها البنك عن بعد، فهي توفر على الزبائن الذهاب إلى مقرات البنك للحصول على حركة أرصدتهم.

- **الخدمات عن بعد** : télétraitement

خدمة تسمح بفحص وانجاز مختلف العمليات المصرفية عن بعد وفي وقت سريع وحقيقي، خاصة عن بعد ادخال تقنية جديدة والتي تهدف إلى ارسال الشيكات بالصورة في اقل وقت ممكن.

- **الإيداعات لأجل** : les dépôts à terme

تسهل على الأشخاص إيداع اموالهم الفائضة عن حاجاتهم إلى اجل محدد بنسبة فوائد متغيرة من طرف البنك، وقد حدد المبلغ الأدنى للإيداع ب 10000 دج لمدة لا تقل عن ثلاثة أشهر، أما بالنسبة لعملية الإيداع بالعملة الصعبة فقد حدد المبلغ الأدنى ب 762.24 أورو أو ما يعادلها من العملات الأخرى لمدة لا تقل عن ثلاثة أشهر.

- **أذونات الصندوق** : les bons de caisse

عبارة عن تفويض لأجل وبعائد موجه للأشخاص الطبعيين والمعنويين، ويمكن أن يكون اسميا (باسم المكتتب) أو حامله، ويتأثر بمعدل الفائدة وكذلك بالضريبة على الدخل الاجمالي IRG والرسم على القيمة المضافة TVA .

- **حساب بالعملة الصعبة** : les comptes devises

منتج يسمح بجعل نقود المدخرين بالعملة الصعبة متاحة في كل وقت مقابل عائد محدد حسب شروط البنك.

وقد قام البنك بطرح منتجات مالية في صورة قروض تتمثل في:

– **القروض في الموجهة للاستهلاك** : les crédits à la consommation

في بداية جوان 1999 تم ادخال هذا المنتج المالي الجديد إلى السوق، من اجل مساعدة المواطنين أصحاب الدخل المحدود والثابت على اقتناء منتجات الاستهلاك الدائمة باشراف من البنك، وذلك عن طريق اتفاقية يعقدها البنك مع الباعة الخواص في مدة تتراوح بين 12 إلى 36 شهر.

– **القروض الموجهة للسكن :** les crédits à la construction

في التسعينات دخل هذا المنتج المالي الجديد إلى السوق، من اجل مساعدة المواطنين ذوي الدخول الثابتة في بناء، ترميم ، توسيع او شراء سكنات فردية مقابل فترة تسديد تمتد على فترة 20 سنة بفوائد يتفق عليها المستفيد مع البنك ، وتكون خاضعة للتعديل والتغيير.

- **القروض الاستثمارية :** les crédits d'investissements

في بداية عام 2000 قام بنك الفلاحة والتنمية الريفية بعرض منتجات مصرفية جديدة في شكل قروض استثمارية، موجية إلى فئات معينة لتشجيعهم في حياتهم المهنية كقروض الاستثمار في القطاع الفلاحي، قروض الاستثمار في مجال الصيد البحري، قروض الاستثمار في القطاع الصحي (الأطباء والصيادلة ... إلخ) واستجابة لاحتياجات السوق فإن بنك الفلاحة والتنمية الريفية يسعى إلى عرض خدمات مصرفية متنوعة من أهمها:

✓توفير بطاقة دولية للصرف الألي ؛

✓خدمات مصرفية عبر الانترنت والهاتف النقال ؛

✓مشروع التوقيع على عقود مع المنظمات العالمية المصدرة للبطاقات الائتمانية الدولية لاستخدام بطاقة ماستر كارت وفيزا كارت.

المبحث الثاني: السياسات الإقراضية لوكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR).

يعتمد بنك الفلاحة والتنمية الريفية على سياسة إقراضية تضمن قيامه بالدور المنوط به مع ضمان تقدمه ونموه مع تحقيق الأرباح باعتباره بنك تجاري، ومن الواضح أن يتم منح القروض مهما كان نوعه وفق إجراءات وسياسات يتبعها البنك وذلك من خلال تحديد الوثائق والخطوات التي يتم وفقها منح القروض، لهذا خصصنا هذا المبحث لمختلف السياسات لمنح القروض

المطلب الأول: القروض الممنوحة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

يقوم البنك بتقديم نوعين من القروض تتمثل في قروض الاستغلال وقروض الاستثمار

1- قروض الاستغلال

هي قروض قصيرة الأجل حيث لا تتجاوز مدتها السنة الواحدة وهي عبارة عن :

1-1 القروض الريفية المدعمة من طرف السلطات العمومية :

هي قروض قصيرة الأجل مضمونة من قبل الدولة وذلك عن طريق تخفيض أسعار الفائدة (الفرق تدعمه الدولة) عن طريق الخزينة العمومية ويستفيد من هذا النوع من القروض المستثمرين والتجمعات الفلاحية الخاصة وهذه القروض مخصصة لتمويل تكاليف القرض من (10000 إلى 7000000دج)

يوجه بنك الفلاحة والتنمية الريفية نشاطه كذلك في مجال تمويل التنمية نحو إنجاز المشاريع التي تدعمها السلطات العمومية ومن بينها:

- ✓القروض الموجهة نحو تشغيل الشباب في القطاعات الاستراتيجية للبنك؛
- ✓القروض للخواص الهادفة إلى خلق نشاطات في المناطق الريفية؛
- ✓القروض لبناء المساكن الريفية في إطار قابل للتسديد ومدعم من طرف الهيئة الوطنية للسكن (FONAL) والصندوق الوطني للسكن (CNL) ؛
- ✓القروض للمهن الحرة (الشباب الحاصل على شهادات في الطب) في المناطق الريفية.

1-2 قروض التجهيزات الفلاحية القصيرة المدى والمدعمة من طرف الدولة:

هي قروض قصيرة الأجل مدعمة من قبل الدولة عن طريق الخزينة العمومية وموجهة للمستثمرات الفلاحية الخاصة والعمومية بغرض التمويل للحصول على التجهيزات الصغيرة.

1-3 السحب على المكشوف :

هي قروض قصيرة الأجل تمنح للمؤسسات والأفراد بغرض مواجهة العجز في الخزينة أو التكملة المؤقتة لرأس المال العامل، وتتراوح قيمته من 20000 إلى 7500000 دج.

1-4 تسبيقات عن طريق الفواتير:

هي قروض قصيرة الأجل تمنح للمؤسسات والأفراد، حيث يكون مبلغ القرض يمثل 70% من مبلغ الفاتورة أو أقل، وتتراوح قيمته من 50000 إلى 2200000 دج.

2-قروض الاستثمار:

يقتصر هذا القرض على بنك الفلاحة والتنمية الريفية فهذا النوع يقديم كقروض متوسطة المدى فقط، حيث تتراوح مدتها من سنتين إلى خمس سنوات وقد تصل إلى سبع سنوات وتتمحور في:

2-1 قروض خاصة بوكالة دعم تشغيل الشباب (ANSEG)

هي قروض متوسطة الأجل تمنح للأفراد الذين تتراوح أعمارهم ما بين 19 إلى 35 سنة حيث يساهم البنك بنسبة 70% من قيمة المشروع والوكالة بنسبة تتراوح بين 20% و 25 % وأما الباقي والمتمثل في نسبة من 10%إلى 15 %يدفعه الزبون، بحيث يعفى الزبون من الضرائب لمدة خمس سنوات كما تكون نسبة الفائدة المطبقة منخفضة.

2-2 قروض خاصة بالصندوق الوطني لتأمين البطالة (CNAC) :

هي قروض متوسطة الأجل حيث تقدم للأفراد الذين تتراوح أعمارهم بين 35 إلى 50 سنة، حيث يساهم البنك بنسبة 70% من قيمة المشروع أما الباقي فيحمله كل من الصندوق والزبون.

2-3-القروض المباشرة مع العملاء:

هي قروض متوسطة الأجل تمنح للأفراد بغرض مواجهة العجز في الخزينة كما تهدف إلى توسيع النشاط.

المطلب الثاني: الإجراءات اللازمة لمنح القرض

1-شروط منح القرض

توجد شروط لابد أن تتوافر في طالب الائتمان نذكر أهمها فيما يلي:

- ✓السمعة الجيدة والأهلية: يجب أن يكون محل ثقة بدون سوابق عدلية وبالغ السن القانونية (19 سنة فما فوق)؛
- ✓أن يكون النشاط الممول اقتصاديا يساهم في التنمية الاقتصادية؛
- ✓أن لا يخل النشاط بالعادات والتقاليد الشائعة في المجتمع؛
- ✓أن يخلق النشاط فعلا فرص عمل جديدة؛
- ✓الدراسات المالية: أي دراسة المشروع من جميع النواحي عن طريق النسب والقوائم المالية وكذا الميزانية التقديرية.

2-كيفية معالجة ملفات طلبات القرض

على البنك أن يعطي الأهمية لاستعمال الوسائل المناسبة من أجل المعالجة السريعة لعمليات القرض الخاصة بالقطاعات الاستراتيجية مع السهر على الاحترام الدقيق لقواعد التقييم والسيطرة على الأخطار، لهذا الغرض يتعين دراسة ملفات القروض التي تدخل في هذا الإطار بعناية خاصة ومعالجتها بالسرعة الملائمة على كل الهيئات المعنية مع احترام المهل المحددة، وهذا بالنسبة للملفات المودعة بعد التأكد من وجود كل الوثائق المطلوبة.

يتبع قبول دراسة الملف بإفادة الاستلام المناسبة، وقد تكون هذه الوثيقة بمثابة التزام البنك بالرد في الآجال للطلب الذي أودع لدى الفرع.

أولا: تحضير ملف القرض

ملف القرض يختلف باختلاف نوع القرض الممنوح، ونظرا لتعدد هذه الوثائق حاولنا ذكرها فيما يلي:

- **الوثائق المطلوبة لقرض الاستغلال:**
  - ✓طلب قرض؛
  - ✓بطاقة مزارع / مربي مسلمة من طرف الغرفة الفلاحية؛
  - ✓نسخة طبق الأصل للسجل التجاري؛
  - ✓عقد يثبت حق استغلال المساحة، عقد ملكية، أو عقد كراء، عقد ترخيص إداري؛
  - ✓الوضعية القانونية (شخصية أدبية)؛

- ✓محضر تعيين الوكيل (شخصية أدبية)؛
- ✓شهادة أوضاع جبائيه وشبه جبائيه مصفية؛
- ✓مخطط الإنتاج التقديري؛
- ✓مخطط التمويل التقديري؛
- ✓شهادة عدم الاستدانة من الصندوق الوطني للتعاضدية الفلاحية؛
- ✓تصريح شرفي بعدم الاستدانة من المؤسسات المالية الأخرى؛
- ✓قرار منح القرض بتوقيع من D.S.A ؛
- ✓قائمة المواصفات الموقعة من طالب القرض و D.S.A؛
- ✓وثيقة التأمين المتعددة المخاطر؛
- ✓شروط البنك.

- **الوثائق المطلوبة لقرض الاستثمار:**

- ✓طلب قرض؛
- ✓عقد يثبت حق استغلال المساحة (عقد ملكية، أو رخصة استغلال قانونية، عقد ترخيص إداري)؛
- ✓بطاقة فلاح مسلمة من طرف الغرفة الفلاحية؛
- ✓الوضعية القانونية (شخصية أدبية)؛
- ✓محضر تعيين الوكيل (شخصية أدبية)؛
- ✓دراسة تقنية وأدبية؛
- ✓الحصيلة التقديرية وحسابات الاستغلال على مدى خمس سنوات؛
- ✓فواتير شكلية / تقييم أولي؛
- ✓أوضاع جبائيه وشبه جبائيه مصفية؛
- ✓قائمة المواصفات الموقعة من طالب القرض و D.S.A ؛
- ✓قرار منح من طرف الصندوق الوطني للتنمية الريفية والفلاحية بتوقيع D.S.A ؛
- ✓شهادة عدم الاستدانة من المؤسسات المالية الأخرى بما فيهم الصندوق الوطني للتعاضدية الفلاحية.

ثانيا: أجال الإجابة

1 - قروض الاستغلال

✓أجل الرد على طلب القرض يكون من اختصاص الوكالة / الوكالة المركزية، 20 يوما؛

✓أجل الرد على طلب القرض يكون من اختصاص الفرع / الوكالة المركزية بصفتها المسؤول الأول على الوكالات 20 يوما + 20 يوما = 40 يوما؛

✓أجل الرد على طلب القرض يكون من اختصاص المديرية / الوكالة المركزية 20 يوما + 20 يوما + 20 يوما = 60 يوما.

2- قروض الاستثمار

✓أجل الرد على طلب القرض يكون من اختصاص الوكالة / الوكالة المركزية 30 يوما؛

✓أجل الرد على طلب القرض يكون من اختصاص الفرع / الوكالة المركزية بصفته المسؤول عن الوكالات 60 يوما؛

✓أجل الرد على طلب القرض يكون من اختصاص المديرية العامة 90 يوما.

المطلب الثالث: كيفية منح ومتابعة القرض من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية

إن عملية منح القرض هي عملية ضرورية وذات أهمية بالغة على الصعيد الاقتصادي فبمجرد أن تقدم المؤسسة أو الزبون طلب القرض سواء قرض استغلال أو استثمار، فإن البنك يقوم بدراسة دقيقة لملف القرض الذي يجب أن يستجيب إلى العديد من الاعتبارات المالية وغير المالية أي أن عملية منح القروض تتم عبر مراحل ووفقا لمجموعة من الإجراءات والمعايير التحليلية، ولا بد لأي بنك تجاري عند تعامله مع القروض أن يكون لديه سياسة للإقراض مكتوبة والتي تعتبر بمثابة مرشد يعتمد عليه في إدارة وظيفة الإقراض في البنك وهي تختلف من بنك لأخر وفقا لأهدافه ومجال تخصصه.

1-كيفية منح القروض من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية

عادة ما تتم عملية الإقراض وفق الخطوات الأساسية التالية:

✓ **اتصال المقترض بالبنك** :تعد هذه الخطوة أول خطوة اتصال بين طرفي القرض (الزبون والبنك) حيث يحصل الزبون خلالها على أهم وأدق المعلومات التي تتعلق بنوع قرضه، لذلك فإن بنك الفلاحة والتنمية الريفية يحرص في هذه المرحلة على إيصال المعلومات واضحة للزبون؛

✓ **تقديم ملف القرض** :بعد اطلاعه على مختلف الشروط والقوانين المتعلقة بقرضه وموافقته عليها يقوم العميل بتقديم الملف الائتماني الذي يطلب منه، والذي يتكون من جملة من الوثائق المذكورة سابقا، وهذا حسب نوع قرضه؛

✓ **الدراسة التحليلية للملف** :حيث يقوم البنك بدراسة الملف من الناحية القانونية الاقتصادية والمالية وذلك من خلال التأكد من استفاء الملف لكل الشروط اللازمة لمنح القرض وكذا التأكد من مدى صدق وموضوعية الدراسة التقنو اقتصادية، إضافة إلى دراسة القوائم المالية وتحليلها بواسطة نسب ومؤشرات التوازن المالي.

وللإشارة فإن بنك الفلاحة والتنمية الريفية يستعمل في تحليله للقوائم المالية نظام" STAR" والذي يقوم **بحساب النسبة التالية:**

- ❖نسب الهيكلة؛
- ❖نسب الخزينة؛
- ❖نسب النشاط؛
- ❖نسب المردودية.

✓ **الزيارة الميدانية** :قصد التأكد من صحة المعلومات الواردة في الملف يقوم المكلف بدراسة ملف القرض بزيارة ميدانية إلى مكان إقامة المشروع موضوع القرض وذلك برفقة عمال من مصلحة العقارات ليتم في الأخير إعداد محضر معاينة والذي يمثل أحد أهم أنواع الرقابة الميدانية؛

✓ **عرض الملف على لجنة القرض** :يتم عرض الملف بعد دراسته على لجنة القرض مرفقا بمحضر المعاينة، حيث تتكون لجنة القرض من مدير الوكالة، رئيس مصلحة الصندوق ورئيس مصلحة القروض، كما يمكن للمكلف بالدراسة الانضمام إليها بحكم درايته الجيدة بالملف، حيث تقوم هذه اللجنة بإعداد "محضر لجنة القرض" الذي يشمل كل المعلومات الخاصة بصاحب المشروع، الدراسة التقنية الاقتصادية والمالية، طلب القرض والضمانات المقدمة لكي يتم إصدار القرار والإمضاء على المحضر من طرف جميع أعضاء اللجنة، وذلك بإصدار رأي بالإيجاب أو بالسلب على تمويل المشروع أو عدم تمويله وهنا نميز حالتين:

●**حالة الرفض** :رفض تمويل المشروع يجب أن يكون مرفق بمبرر مقنع، حيث يتم إعادة الملف إلى صاحبه مرفقا برسالة تبين سبب الرفض، ومن أهم أسباب رفض تمويل المشروع ما يلي:

- ✓السمعة السيئة؛
- ✓عدم صدق القوائم المالية؛

✓الضمانات غير كافية؛

✓نقص الشروط اللازمة والخاصة إما بمصلحة البنك أو الخاصة بالاقتصاد ككل وفي هذه الحالة يحق لطالب القرض أن يتقدم بالطعن مرتين:

-مرة أمام الوكالة المقدم إليها طلب القرض؛

-مرة اخرى على مستوى المديرية العامة؛

●**حالة القبول** :في هذه الحالة يتم استدعاء طالب القرض من طرف البنك من أجل فتح حساب جاري لدى البنك خاص بمساهمته الشخصية كما يقوم بتقديم الضمانات العينية أو الشخصية تفاديا لخطر عدم السداد أو خطر معدل الفائدة (السيولة) ،خطر عدم قابلية الضمانات للتحويل (القيمة، الوقت)، ويتم نقل الملكية لصالح البنك خلال مدة القرض، ثم يقوم العميل بالإمضاء على جميع الوثائق اللازمة، بعد ذلك يقوم البنك بإعطاء شيك مسطر لصالح المورد للخدمات (الفواتير التي استعملها المقترض).

2-خطوات متابعة القرض من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية

تعد عملية متابعة القرض بعد منحه للعميل وسيلة رقابة فعالة لضمان البنك لاسترداد حقه في أجله المحدد وفق الخطة المرسومة لذلك من جهة ومساعدة العميل وتوجيهه وتقديم النصائح له أثناء قيامه بالنشاط من جهة أخرى.

ولمتابعة قروضه الممنوحة يتبع بنك الفلاحة والتنمية الريفية الخطوات التالية:

✓فتح ملف بالنسبة للزبون الجديد، والذي يحتوي كل الوثائق الضرورية التي تثبت تعامله مع البنك وكذا المعلومات الشخصية الهامة؛

✓تكوين أوراق خاصة بالمخاطر العامة التي يمكن أن يتعرض القرض وكذا تبين أساليب وطرق مواجهتها في حال حدوثها فعلا؛

✓متابعة تصرفات الزبون وما ينجر عنها من تجاوزات للحد منها وبالتالي ضمان أموال البنك؛

✓إعداد تقارير شهرية لتحديد نقاط الخطر وتفاديها لذلك نجد أن البنك المركزي يوجب على كل البنوك إعداد هذه التقارير؛

✓إعداد جدول اهتلاك القرض يحدد قيمة كل دفعة والفائدة وكذا قيمة الرسوم المستحقة الدفع والعميل يجب أن يلتزم به، حيث يتم إعلام المقترض باقتراب سداد قيمة القسط قبل 15يوما من وصول ميعاد التسديد عن طريق إشعار بذلك، وفي حالة عدم التسديد بعد 03 أيام يرسل له البنك إنذار يدفع قيمة الدفعة مضافا إليها

غرامة تأخير، أما إذا طالت المدة وظهر بأن العميل لن يدفع ما عليه فإن البنك يقوم بإلغاء جدول الاهتلاك ومطالبة العميل بسداد قيمة القرض كامل إضافة إلى الفوائد وغرامات التأخير، أما إذا تمادى العميل في امتناعه عن الدفع فإن البنك يلجأ إلى القضاء كحل أخير لضمان حقوقه.

المبحث الثالث: تقييم الكفاءة المالية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR باستخدام مؤشرات السيولة المالية

يعتمد البنك على مجموعة من المؤشرات منها ما يهدف إلى قياس مقدار توفر السيولة اللازمة في البنك التي تضمن مواجهة الالتزامات التي يمكن أن تستحق خلال فترة زمنية معينة، ومنها ما يهدف إلى حساب وقياس خطر السيولة، وعلى هذا الأساس سنتناول في هذا المبحث تحليل مؤشرات السيولة البنكية والتي تضمنت عدة مقاييس وطرق قياس مخاطر السيولة في البنوك وتأثير خطر السيولة على منح القروض في وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

المطلب الأول: حساب نسب السيولة البنكية لبنك BADR ما بين 2018-2019

جدول رقم 01 :الميزانية العمومية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية لسنة 2018

الاصول	المبالغ	الخصوم	المبالغ
الصندوق ، البنك المركزي الخزينة العمومية، مركز الشيكات البريدية	247 114 702 439,79	البنك المركزي	-
موجودات مالية محتفظ بها لغرض المعاملات	-	ديون للمؤسسات المالية	75 954 641 636,34
موجودات مالية متاحة للبيع	75 419 395 920,95	ديون للزبائن	1 196 873 136 972,58
القروض والسلف على المؤسسات المالية	123 046 776 018,10	ديون مقدمة بشكل سندات	10 851 312 674,81
القروض والسلف على الزبائن	935 338 814 931,82	الضرائب الحالية- المطلوبات	8 200 547 785,74
موجودات مالية محتفظ بها لأجل الاستحقاق	39 976 721 625,06	الضرائب المؤجلة- المطلوبات	236 808 085,46
الضرائب الحالية- الأصول	11 220 450 721,51	مطلوبات أخرى	5 472 113 011,89
الضرائب المؤجلة-الأصول	2 144 932 425,59	حسابات التسوية	20 236 203 734,20
أصول أخرى		مؤونات لمواجهة	

	4 390 020 827,60	المخاطر والأعباء	8 632 476 818,26
حسابات التسوية	9 475 230 422,99	إعانات التجهيز واعانات أخرى للاستثمار	–
المساهمات في الشركات الفرعية، المقاولات والميانات التابعة	13 508 287 406,81	مخصصات للمخاطر البنكية العامة	37 475 912 136,47
عقارات استثمارية	–	ديون واجبة الدفع	8 426 200 000,00
أصول ثابتة	15 528 620 311,01	رأس المال	54 000 000 000,00
أصول غير ثابتة	15 278 670,57	منح مرتبطة برأس المال	–
		احتياطات فرق التقييم	626 126 177,56
		فرق إعادة التقييم	8 336 333 753,04
		التاجيل مراة اخرى	(3 425 947 150,83)
		نتيجة السنة	13 647 831 284,80
مجموع الأصول	**1 477 179 231 721,80**	**مجموع الخصوم**	**1 477 179 231 721,80**

من اعداد الطالب اعتمادا على القوائم المالية للبنك لسنة 2018

جدول رقم 02 :الميزانية العمومية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية لسنة 2019

الاصول	المبالغ	الخصوم	المبالغ
الصندوق ، البنك المركزي الخزينة العمومية، مركز الشيكات البريدية	227 811 806 122,61	البنك المركزي	-
موجودات مالية محتفظ بها لغرض المعاملات	–	ديون للمؤسسات المالية	152 367 638 120,88
موجودات مالية متاحة للبيع	75 357 868 156,55	ديون للزبائن	1 224 430 102 825,89
القروض والسلف على	139 139 303 584,12	ديون مقدمة بشكل	10 193 140 675,06

المؤسسات المالية		سندات	
القروض والسلف على الزبائن	1 044 395 025 003,27	الضرائب الحالية- المطلوبات	7 398 932 784,99
موجودات مالية محتفظ بها لأجل الاستحقاق	39 902 769 136,96	الضرائب المؤجلة- المطلوبات	329 999 838,54
الضرائب الحالية- الأصول	6 622 069 117,15	مطلوبات أخرى	7 191 094 717,03
الضرائب المؤجلة-الأصول	2 283 677 956,25	حسابات التسوية	16 145 652 763,36
أصول أخرى	5 692 687 038,81	مؤونات لمواجهة المخاطر والأعباء	8 897 515 396,75
حسابات التسوية	4 595 206 409,61	إعانات التجهيز واعانات أخرى للاستثمار	-
المساهمات في الشركات الفرعية، المقاولات والميانات التابعة	13 427 475 311,77	مخصصات للمخاطر البنكية العامة	33 106 610 826,50
عقارات استثمارية	-	ديون واجبة الدفع	8 486 200 000,00
أصول ثابتة	16 648 018 859,23	رأس المال	54 000 000 000,00
أصول غير ثابتة	38 188 189,05	منح مرتبطة برأس المال	-
		احتياطات فرق التقييم	891 364 243,98
		فرق إعادة التقييم	8 336 333 753,04
		التاجيل مراة اخرى	1 445 631 118,62
		نتيجة السنة	4 836 458 885,30
مجموع الأصول	**1 575 914 094 885,39**	**مجموع الخصوم**	**1 575 914 094 885,39**

من اعداد الطالب اعتمادا على القوائم المالية لسنة 2019

من خلال المعطيات والحسابات المتواجدة في الميزانية العمومية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR لسنتي 2018 – 2019 نستطيع حساب ما يلي:

1- نسبة الرصيد النقدي

تعبر هذه النسبة عن العلاقة بين المبالغ التي يحتفظ بها البنك في الصندوق وودائع الزبائن، حيث يتم حسابها وفقا للمعادلة التالية: (الودائع + الالتزامات الاخرى)

$$\text{نسبة الرصيد النقدي} = \frac{(\text{الرصيد في الصندوق} + \text{البنك المركزي})}{(\text{الودائع} + \text{الالتزامات الاخرى})} \times 100$$

الجدول رقم (3) : حساب نسبة الرصيد النقدي لبنك BADR لسنتي 2018-2019

البيان	2018	2019
البسط	**247 114 702 439,79**	**227 811 806 122,61**
الصندوق، البنك المركزي،الخزينة العمومية، مركز الشيكات البريدية	247 114 702 439,79	227 811 806 122,61
المقام	**1278299891620.81**	**1383988835663.8**
البنك المركزي	00	00
ديون للمؤسسات المالية	75 954 641 636,34	152 367 638 120,88
ديون للزبائن	1 196 873 136 972,58	1 224 430 102 825,89
مطلوبات أخرى	5 472 113 011,89	7 191 094 717,03
البسط / المقام	247114702439.79 / 1278299891620.81	227811806122.61 / 1383988835663.8
النتيجة	**19.33**	**16.46**

المصدر : من اعداد الطالب اعتمادا على الميزانية العمومية 2018-2019

لقد بينت معطيات الجدول رقم (3) والتي تتضمن نسبة السيولة النقدية (الرصيد النقدي) لبنك BADR خلال سنة 2018 أنها بلغت **19.33** % بينما قدرت في سنة 2019 ب **16.46** % وهذا يعني أن هذه النسبة تدل على مدى الكفاءة في النقدية الحاضرة، والتي تقابل معظم الاحتياجات العاجلة خاصة المترتبة على طلبات السحب من الودائع .

ويفسر هذا الانخفاض في النسبة الى انخفاض تلك الموجودات السائلة المحتفظ بها في البنك، مما يزيد من إمكانية البنك في تحقيق هدف الربحية، إذ أن انخفاض معدل السيولة سيكون تأثيره عكسيا على الأرباح.

ملاحظة : بما أن دراسة الحالة كانت على مستوى بنك ، BADR فلقد تعذر دراسة بعض العناصر الرئيسية التي تخدم نسب السيولة، ولهذا فإننا سنقوم بحساب هذه النسب عن طريق حسابات جزئية لها نفس الصفات من حيث (رقم الحساب، مدينية ودائنية الحساب)

2-نسبة السيولة القانونية :

تعبر عن العلاقة بين الموجودات السائلة المحتفظ بها لدى البنك في صندوق البنك المركزي حيث تم حسابها وفق المعادلة التالية: نسبة السيولة القانونية

$$100 \times \frac{(\text{النقد في الصندوق+الخزينة العمومية + الرصيد لدى البنك المركزي+ الاوراق المالية و التجارية +الاستثمارات})}{(\text{اجمالي الودائع + المبالغ المقترضة من البنك المركزي + المستحقات +البنوك والحوالات +خطابات اعتمادية دورية مستحقة الدفع})} =$$

الجدول رقم (4) : نسبة السيولة القانونية لبنك BADR لسنتي 2018-2019

البيان	2018	2019
البسط	316143610453.24	297828257619.97
الصندوق، البنك المركزي، الخزينة العمومية، مركز الشيكات البريدية	247 114 702 439,79	227 811 806 122,61
موجودات مالية محتفظ بها لآجل الاستحقاق	39 976 721 625,06	39 902 769 136,96
المساهمات في الشركات الفرعية ، المقاولات والكيانات التابعة	13 508 287 406,81	13 427 475 311,77
سندات التوظيف	00	00
أصول ثابتة	15 528 620 311,01	16 648 018 859,23
أصول غير ثابتة	15 278 670,57	38 188 189,05
المقام	1283679091283.73	1386990881621.83
البنك المركزي	00	00
ديون للمؤسسات المالية	75 954 641 636,34	152 367 638 120,88

ديون للزبائن	1 196 873 136 972,58	1 224 430 102 825,89
ديون مقدمة بشكل سندات	10 851 312 674,81	10 193 140 675,06
البسط / المقام	316143610453.24 / 1283679091283.73	297828257619.97 / 138699088162 1.83
النتيجة	**% 24.62**	**% 21.47**

المصدر : من اعداد الطالب اعتمادا على الميزانية العمومية 2018-2019

يبين الجدول رقم (4) الذي يتضمن نسبة السيولة القانونية لبنك BADR أن هذه النسبة بلغت **24.62** % خلال سنة 2018 ثم انخفضت إلى **21.47** % خلال سنة 2019 .

ويفسر هذا الانخفاض في النسبة بزيادة الارتفاع في الموجودات السائلة مقارنة بالمطلوبات السائلة.

ملاحظة :هذه النسبة تلزم بنك الفلاحة والتنمية الريفية (الأم) الاحتفاظ بها لدى السلطة النقدية، ولذا لا نجد لها أهمية كبيرة لدى الوكالات الفرعية.

3 – نسبة التوظيف

وتمثل هذه النسبة إحدى المقاييس التقليدية لسيولة وكالة البنك، حيث تقيس مدى استعمال الودائع في عمليات الإقراض، حيث تحسب وفقا للمعادلة التالية :

$$\text{نسبة التوظيف} = \frac{(\text{اجمالي القروض})}{(\text{اجمالي الودائع})} \times 100$$

الجدول رقم (5) : حساب نسبة التوظيف لبنك BADR لسنتي 2018-2019

البيان	2018	2019
البسط	975 315 536 556,88	1 084 297 794 140,23
القروض والسلف على الزبائن	935 338 814 931,82	1 044 395 025 003,27
موجودات مالية محتفظ بها لآجل الاستحقاق	39 976 721 625,06	39 902 769 136,96
المقام	1 283 679 091 283,73	1386990881621.83
ديون للمؤسسات المالية	75 954 641 636,34	152 367 638 120,88
ديون للزبائن	1 196 873 136 972,58	1 224 430 102 825,89

ديون مقدمة بشكل سندات	10 851 312 674,81	10 193 140 675,06
البسط / المقام	975315536556.88 / 1283679091283.73	1084297794140.23 / 1386990881621.83
النتيجة	% 75.97	% 78.17

المصدر : من اعداد الطالب اعتمادا على الميزانية العمومية 2018-2019

يبين الجدول رقم (5) : الذي يتضمن نسبة التوظيف خلال 2018 والتي بلغت 75.97 % ثم ارتفعت إلى 78.17 % خلال سنة 2019 مما يعني أن هذه الزيادة تعود إلى زيادة التسهيلات الائتمانية الممنوحة من بنك BADR من إجمالي ودائع العملاء التي بحوزته، وهذا ما يعزز من إمكانية البنك على تحقيق هدف الربحية ، فارتفاعها يؤثر إيجابا على الأرباح، أما انخفاضها يؤدي إلى ارتفاع نسبة السيولة .

المطلب الثاني: حساب وقياس خطر السيولة لدى بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR

هناك عدة طرق يتم بواسطتها حساب خطر السيولة منها:

1-حساب السيولة اليومية :حيث يتم حسابها عن طريق فائض الأساس.

-**فائض الأساس** :إن هذا الفائض يساوي الأصول السائلة منقوص منها الخصوم اليومية، انطلاقا من الجدول الموالي نقوم بإعداد طريقة لحساب هذا الفائض والتي تتم اعتمادا على الميزانية الشهرية.

الجدول رقم (6) : حساب فائض الأساس لشهر ديسمبر 2019 .

البيان	المبالغ
الاصول السائلة	**227 811 806 122,61**
الصندوق، البنك المركزي، الخزينة العمومية، مركز الشيكات البريدية	227 811 806 122,61
موجودات مالية محتفظ بها لغرض المعاملات	00
الخصوم السائلة	**1 376 797 740 946,77**
ديون للمؤسسات المالية	152 367 638 120,88

ديون للزبائن	1 224 430 102 825,89
فائض الاساس = الاصول السائلة – الخصوم السائلة	= 1 376 797 740 946,77 - 227 811 806 122,61
النتيجة	**-1 148 985 934 824,16**

المصدر : من اعداد الطالب اعتمادا على الميزانية العمومية 2018-2019

من خلال معطيات الجدول (6) نجد أن فائض الأساس بالنسبة لشهر ديسمبر 2019 سالب، والذي قدر ب **-1 148 985 934 824,16** مما يدل أن بنك BADR يمكن أن يكون معرض لخطر السيولة حيث أنه مول جميع أصوله باستخدام رأس مال العامل .

2- نسبة السيولة العامة :

تعكس هذه النسبة قدرة البنك في تحصيل القروض والسلفيات لدى العملاء مع مراعات تواريخ استحقاقها ويتم حسابها وفق المعادلة التالية :

نسبة السيولة العامة = النقد بالصندوق + الشيكات تحت التحصيل

$$= \frac{\text{الودائع لدى البنوك و المراسلون + الاحتياطي لدى البنك المركزي}}{\text{الودائع تحت الطلب + الودائع لاجل + الشيكات والحوالات المستحقة}} \times 100$$

الجدول رقم (7) : نسبة السيولة العامة لوكالة BADR لسنتي 2018-2019.

البيان	2018	2019
البسط	256 589 932 862,78	232 407 012 532,22
النقد بالصندوق، البنك المركزي، الخزينة العمومية،	247 114 702 439,79	227 811 806 122,61
حسابات التحصيل	9 475 230 422,99	4 595 206 409,61
الاحتياطي لدى البنك المركزي	**00**	**00**
المقام	1 283 679 091 283,50	1 386 990 881 621,83
ديون للمؤسسات المالية	75 954 641 636,34	152 367 638 120,88
ديون مقدمة بشكل سندات	10 851 312 674,81	10 193 140 675,06

حسابات جارية	00	00
ديون الزبائن	1 196 873 136 972,58	1 224 430 102 825,89
البسط / المقام	256589932862.78 / 1283679091283.50	232 407 012 532,22 / 1 386 990 881 621,83
النتيجة	**% 19.98**	**% 16.75**

المصدر : من اعداد الطالب اعتمادا على الميزانية العمومية 2018-2019

الملاحظ على معطايات الجدول رقم (7) : ان هذه النسبة قدرت ب : **19.98 %** خلال سنة 2018 ، ثم انخفضت لتصل الى **16.75 %** خلال السنة الموالية ويدل هذا على ان وكالة BADR لا تقوم بدراسة وتحليل موقف العملاء من خلال مراقبة عمليات السحب والايداع.

3- طريقة سلم الاستحقاق: يتم من خلالها قياس السيولة عن طريق مقارنة التدفقات المستقبلية لأصول البنك وخصومه خلال فترات استحقاق محددة، وهذا الجدول يبين هذه الأصول والخصوم .

الجدول رقم (8) : سلم استحقاق الأصناف الواسعة

الفترة	الاصول	الخصوم	الخصوم الصافية
اسبوع او اقل	53000	29000	24000
08 ايام – 1 شهر	1420000	1230000	190000
1 شهر – 3 اشهر	21300000	1259000	871000
3 اشهر – 6 اشهر	6570000	8648000	- 2078000
6 اشهر – 12 اشهر	9870672	8630150	1240522
1 سنة – 3 سنوات	12925130	13724000	- 798870
اكثر من 3 سنوات	81698196	80976500	721696
المجموع	114581824	114581824	00

المصدر : من اعداد الطالب اعتمادا على الميزانية العمومية 2018-2019

نلاحظ من خلال الفترة التي تمتد من أسبوع إلى 3 شهر أن وكالة BADR ليست بحاجة إلى السيولة، بل هي في حالة فائض وعليها أن تفكر في إيجاد أحسن الطرق للتوظيف وبصفة مثالية بهدف استخدام هذه الموارد.

كما نجد وكالة البنك خلال الفترة ما بين 3-6 شهر مطالبة بالحصول على مبلغ قدره 2078000 دج من السوق النقدي، ونفس الشيء بالنسبة للفترة انطلاقا من 1 سنة وهذا راجع لمعظم الالتزامات المقدمة من طرف هذه الوكالة، إذ عليها أن تجد كيفية الحصول على مبلغ 798870 دج لكن هذا العجز لا يعتبر مشكل لأنه بالنسبة للفترة الممتدة من أكثر من 1 سنة أغلب الأصول هي التزامات معطاة بمعنى أن المسحوبات تكون غير مؤكدة.

ولهذا السبب يجب عدم الاعتماد على الاستحقاق لأن استحقاقية الأصول والخصوم الإلزامية تكون في كثير من الأحيان غير دقيقة لأنها تتطلب قدرة كبيرة لشرحها والتحكم في معاييرها.

4- طريقة مؤشر السيولة :تهتم هذه الطريقة بقياس مدى الخلل المتواجد بين الاستحقاقات لأنه من الصعب على البنك الذي يعمل بخصوم وأصول تستحق بمواعيد مختلفة لذا وجب ترجيح مختلف الاستحقاقات، ويتم حسابه وفق المعدل التالي:

$$\text{مؤشر السيولة المرجح} = \frac{\text{اجمالي الخصوم المرجحة}}{\text{اجمالي الاصول المرجحة}}$$

الجدول رقم (9) : **حساب مؤشر السيولة المرجحة لبنك BADR**

الفترة	الخصوم	الاصول	معامل الترجيح	الخصوم المرجحة	الاصول المرجحة
1 اسبوع او اقل	53000	29000	1	53000	29000
8 ايام – 1 شهر	1420000	1230000	2	2840000	2460000
1 شهر – 3 اشهر	2130000	1259000	3	6390000	3777000
3 اشهر – 6 اشهر	6570000	8648000	4	26280000	34592000
6 اشهر – 12 شهر	9870672	8630150	5	49353360	43150750
1 سنة – 3 سنوات	12925130	13724000	6	77550780	82344000
اكثر من 3 سنوات	81698196	80976500	7	571887372	566835500
المجموع	/	/	8	734354512	733188250

المصدر : من اعداد الطالب اعتمادا على الميزانية العمومية 2018-2019

$$\text{مؤشر السيولة المرجح} = \frac{734354512}{734354512} = 1$$

من خلال ما سبق يقدر مؤشر السيولة المرجح ب 1 وهذا يعني أن أصول وخصوم وكالة BADR متوافقة في هذه المرحلة، أي أن موعد استحقاق الخصوم أقل من موعد استحقاق الأصول.

ملاحظة :يفرض معامل الترجيح على أساس موعد استحقاق الأصول و الخصوم.

بناءا على ما سبق يتضح بأن وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية باعتبارها من البنوك التجارية في الجزائر تطبق نسب السيولة (نسبة الرصيد النقدي، نسبة السيولة القانونية، نسبة التوظيف،) المعمول بها لدى سلطة النقد الجزائرية، فتبينا لنا من خلال تحليل مؤشرات هذه السيولة أن خزينة الوكالة في وضعية فائض، مما يؤدي إلى وجود خطر والمتمثل في اختلاف العلاقة بين السيولة والعائد.

كذلك أن معظم الطرق المستعملة لحساب خطر السيولة (حساب السيولة اليومية عن طريق فائض الأساس، ومؤشر السيولة وسلم الاستحقاق،) تعتبر نتائجها مجرد نتائج محصل عليها فقط، إذ لا تستعمل لتحسين وضعية الوكالة من السيولة، ويبقى العائق الوحيد أمام هذه الوضعية هو نقص المعلومات أي عدم التمكن من الحصول على المعطيات اللازمة من كل الأقسام في وقتها المناسب.

المطلب الثالث: تأثير خطر السيولة على منح القروض في وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية

تعتبر السيولة من الأمور ذات الأسبقية التي يسعى البنك إلى تحقيقها، وعادة ما تحتفظ البنوك بمجموعة ما من الأصول السائلة مثل: أذونات الخزينة و الأوارق المالية الحكومية، واذا احتفظ البنك بالأموال سواءا في صورة نقدية أو في صورة أصول سائلة أو قابلة للتحويل إلى نقدية فإنه ذلك يقلل من حجم الأموال المتاحة للإقراض.

حيث تعتبر القروض من أهم بنود ميزانية البنك التجاري وأهم مورد لتحقيق الأرباح ويتضمن هذا البند كل أنواع القروض والسلفيات التي قام البنك بمنحها لعملائه (أي المبالغ الممنوحة فعلا للمقترضين والمقيدة على حساباتهم وذلك دون الأرصدة التي لم تستعمل من هذه التسهيلات المصرح بها لهم) ويلاحظ أن هذه القروض تختلف عن الضمانات التي تقدم على أساسها هذه القروض ويلاحظ أيضا أن بند القروض يعتبر من أقل البنود سيولة ولكن تتفاوت درجة السيولة بحسب الآجال المختلفة التي يتم على أساسها سداد هذه القروض.

والهدف الأساسي من منح القروض هو لتعظيم قيمة أسهم البنوك وبالتالي تعظيم ثروة المالكين عن طريق تحقيق ربحية مثلى، وتلبية متطلبات السيولة والأمان للمساهمين، والمساهمة في تنمية وتطوير القطاعات الاقتصادية المختلفة وادارة الموارد المالية في البنوك وتوظيفها بصورة سليمة.

حيث أن البنوك كلما كانت تمتلك نوعيات خاصة وكفاءات بشرية مؤهلة ونزيهة وكذلك سيولة كافية وموارد مالية متوفرة، كلما كان البنك أقدر على منح قروض جديدة ولديه المقدرة على تحمل مخاطر أكبر (مخاطر السيولة) وبالأخص إذا كانت لديه احتياطات كبيرة تم تكوينها خلال فترات سابقة لا سيما أن البنوك تتحمل تكاليف مصرفية وتكاليف تشغيلية إضافية إلى التكاليف التأسيسية.

إن احتياجات السيولة تختلف من بنك لآخر بسب اختلاف التدفقات الواردة والخارجة من البنك (في شكل تلقي الودائع ومنح القروض) ، وعلى هذا الأساس فإن البنوك مدعوة لأن يكون استعدادها كبير من أجل منح القروض وتسهيلات تدر عليها عائدا يغطي التكاليف ويحقق لها ربحية مناسبة.

حيث كلما كان البنك رائدا في السوق المصرفي ويحوز على جانب كبير من المعاملات التي تعكس نشاطه كلما كانت قابليته على الإقراض أكبر وامكانيته على الاختراق والتغلغل في الأسواق من خلال الخدمة الجيدة وتقديم خدمات ومنتجات جيدة وحسب رغبة الزبائن، حيث أن البنوك الجيدة لا تجد أمامها سوى الزبون الجدي والحريص أي الذي يحتوي التعامل معه على درجة أكبر من المخاطر، ويكون البنك على استعداد للتعامل مع هذا الزبون، كما أنه بإمكان البنوك أن تنمي أو توسع حصتها السوقية إذا قامت بتلبية حاجات ورغبات المنطقة التي تعمل فيها وذلك عن طريق التنويع في تقديم القروض (زراعية، صناعية، خدمية، تأمين...إلخ).

وحسب الدراسة التطبيقية التي تمت في بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة المسيلة تبين أنه عندما تزداد القروض والسلفيات بمعدلات تفوق الزيادة في الودائع تزداد بالمقابل حاجة البنك للسيولة للوفاء وتغطية الالتزامات.

ويحدث خطر السيولة عندما لا يستطيع البنك توقع الطلب الجديد على القروض أو مسحوبات الودائع ولا يستطيع الوصول إلى مصادر جديدة للنقود كذلك فإن السيولة تمثل سيف ذو حدين، فإذا ازداد حجم السيولة عن الحد الأقصى لها أي الاحتفاظ بكميات كبيرة تزيد عن الحد المطلوب سوف يؤثر سلبا على ربحية البنك لأنه لم يستثمر الفائض في الجوانب أخرى (كالقروض) ،ومن ناحية أخرى إن انخفاض السيولة عن الحد المطلوب سوف يؤدي إلى حالات العسر المالي ويحقق الضعف في كفاءة البنك من حيث الوفاء بالالتزامات خاصة تجاه المودعين عند سحب ودائعهم وكذلك عدم القدرة في تلبية طلبات الاقتراض، ولتجنب هذا الوضع يحتفظ البنك بأصول سائلة لتلبية احتياجات العملاء المؤكدة السحب، أو الاحتفاظ بالفائض النقدي لديها لدى بنوك أخرى وسحبها عند الحاجة إليها واذا كان ذلك غير كاف فيلجأ البنك للاقتراض من البنك المركزي بصفته بنك البنوك والمقرض الأخير لها، والهدف من ذلك هو علاج بعض المشكلات المؤقتة التي تعترض موقف السيولة في البنك.

والمعروف أن البنك المركزي لا يقوم بتقديم القروض في أي وقت وبدون ضابط أو رابط فهو يقوم أيضا بدراسة الغرض من القرض، ولابد أن يقتنع قبل أن يتخذ قراره بتصرفات البنك بخصوص السيولة.

وتسمى هذه القروض بالقروض المخصومة تحصل عليها البنوك التجارية من البنك المركزي وتخصم منها الفوائد مقدما (وهو سعر الفائدة الذي تدفعه البنوك للحصول على هذه القروض) حيث تأخذ شكل قروض قصيرة الأجل مقابل تحرير سند يتعهد بموجبه البنك التجاري بدفع المبلغ وفوائده في تاريخ لاحق، وذلك لسد عجز مؤقت في السيولة ومن الأسباب المهمة لحدوث العجز في السيولة هو سحب الودائع والإفراط في منح القروض وعدم الموازنة بين تواريخ استحقاق هاتين العمليتين.

خلاصة :

من خلال قيامنا بالدراسة التطبيقية في بنك تجاري وهو بنك الفلاحة والتنمية الريفية وبعد تقديمنا للوكالة بمختلف مجالات تدخله فهو كغيره من البنوك التجارية له هدف رئيسي وهو الحصول على حصة سوقية معتبرة في عالم تنافسي مستخدما كل طاقاته البشرية المادية بهدف إرضاء زبائنه.

حيث أن هذا البنك يقوم بدراسة دقيقة جدا لمختلف القروض قبل إصدار الموافقة النهائية للمقترض، حيث يقوم البنك بتقييم الوضعية المالية للعميل، إضافة إلى قيامه بالتقييم المالي للمشروع المراد تمويله من أجل تجنب المخاطر.

ولقد ساهم الارتفاع في ودائع الوكالة مقابل الانخفاض في السنوات الماضية بتعزيز أكثر لقدرة رؤوس الأموال القابلة للإقراض وايجاد وضعية جيدة للسيولة فضلا عن ذلك فلقد تسبب الفائض في السيولة في إيجاد نشاط أقل ديناميكية في السوق النقدية بحكم أنها تتوفر على موارد مالية مستقرة والتي تسمح لها بتأدية نشاطاتها المختلفة في ظرف يتميز بضعف خطر السيولة.

خاتمـة

إن الطبيعة الخاصة للنشاطات البنكية المختلفة والمعايير التي تحكمها، والعائد الذي تسعى لتحقيقه البنوك جعل هذه الأخيرة يغلب عليها طابع المخاطرة الذي أصبح مفهوما لصيقا بالعمليات البنكية وملازما لها، لاسيما مع اشتداد المنافسة وابتكار منتجات مالية جديدة، فتعرض البنوك للمخاطر أصبح يعد المبرر الأساسي للعوائد المالية التي تجنيها، حيث كلما كانت المخاطر المحيطة بمنح القروض كبيرة، كلما كان العائد المتوقع كبير وبالتالي فإن السمة الأساسية التي أصبحت تحكم نشاط البنوك هي كيفية إدارة المخاطر وليس تجنبها، ولهذا لابد للبنوك أن تكون إدارتها سليمة وجيدة لمثل هذه المخاطر وتحسين بعض الأنظمة داخل هيكلها الداخلي وخاصة نظام المعلومات الداخلي وتوفير الكفاءات ذات تكوين عالي واستعمال كل الإجراءات والسياسات المناسبة لإدارة مخاطر القروض.

نتائج البحث :

توصلنا من خلال هذه الدراسة إلى أهم النتائج والتي يمكن أن تساهم في إغناء الجانب المعرفي وهي كالتالي:

- ✓ يتنازع البنك أهداف متعارضة (السيولة، الأمان، الربحية) يسعى دائما للملائمة بينهم؛
- ✓ إن الملائمة بين هدفي السيولة والربحية يحقق هدف أساسي للبنك وهو زيادة قيمته السوقية؛
- ✓ يحصل البنك على السيولة من مصادر متنوعة، يقوم باستخدامها في أوجه التوظيف المختلفة؛
- ✓ يلجأ الأفراد والمؤسسات للبنوك قصد طلب قروض مختلفة لسد الاختلالات التي قد تتعرض لها نشاطاتهم؛
- ✓ إن الإجراءات الوقائية المنتهجة من طرف البنك تقتصر على أخذ الضمانات بأنواعها لتجنب الوقوع في الخطر؛
- ✓ هناك علاقة طردية وطيدة بين السيولة والعائد في البنوك ؛
- ✓ هناك علاقة عكسية بين السيولة والمخاطرة في البنوك وهذا ما يفسره حالة العجز والفائض؛
- ✓ هناك علاقة طردية بين السيولة ومنح القروض في البنوك التجارية فعند توفر السيولة في البنوك تزداد البنوك في منح القروض لزبائنها أما في حالة نقص السيولة فتتراجع البنوك نسبيا عن أداء هذه الوظيفة بسبب قلة السيولة.

نتائج اختبار الفرضيات :

بالنسبة للفرضية الأولى : فهي صحيحة، تعتبر القروض المصرفية الدخل او المصدر الرئيسي الذي يعتمد عليه البنك في تفعيل نشاطه وتطويره حيث قمنا بإثبات ذلك من خلال المبحث الثاني من الفصل الاول .

الفرضية الثانية :صحيحة ،تقوم البنوك عند توفرها على السيولة بالزيادة في منح القروض لزبائنها أما في حالة نقص السيولة فتتراجع نسبيا عن أداء هذه الوظيفة كما ان بنك الفلاحة و التنمية الريفية يطبق مجموعة من مؤشرات السيولة البنكية المفروضة من طرف السلطة النقدية منها: نسبة الرصيد النقدي، نسبة السيولة القانونية نسبة التوظيف...إلخ حيث قمنا بإثبات ذلك من خلال المبحث الاول من الفصل الاول و المبحث الثالث من الفصل الثاني.

الفرضية الثالثة :صحيحة ، تعتبر مخاطر القروض من أكثر الأخطار التي تتعرض لها البنوك وذلك لأنها مترابطة بنشاطه الرئيسي وهو منح الائتمان فكان من الطبيعي إذن أن تخص مخاطر الاقراض بدرجة أولى من قبل المصارف والسلطات الرقابية حيث قمنا بإثبات ذلك من خلال المبحث الثالث من الفصل الاول .

الفرضية الرابعة: صحيحة تعتمد البنوك في عملية منح القروض على الضمانات العينية والمالية كأداة حماية لكي تحمي نفسيا من المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها عند منح القروض وبالتالي عملية انتقاء الضمانات الكافية ومهمة للتقليل من آثار مخاطر القروض حيث قمنا بإثبات ذلك من خلال المبحث الثالث من الفصل الاول .

التوصيات :

من خلال دراستنا لهذا الموضوع نستطيع تقديم بعض التوصيات ، تخص السيولة في حالتها السليمة وكذا أثناء مواجهة مخاطر القروض من بينها ما يلي :

- ✓السعي إلى تقليل مخاطر القروض إلى أقصى حد ممكن و ذلك بالدراسة الجيدة و التشخيص الدقيق للمؤسسة طالبة القرض قبل إتخاذ قرار منح القرض؛
- ✓على البنوك توفير السيولة لمواجهة طلبات المودعين؛
- ✓العمل على إستخدام المؤشرات و النسب المالية للإلمام بوضعية البنك؛
- ✓محاولة الاستفادة من فائض السيولة الموجود لدى البنك خلال منح القروض، وأيضا زيادة استثماراتها؛

- ✓توثيق التعاون بين البنوك في مجال إدارة السيولة وتسوية بعض المعاملات بينها، وذلك بإتاحة إمكانية قيام البنوك التجارية ذات الفائض النقدي بتحويل جزء منه إلى البنوك ذات العجز التي بحاجة إليه، وهذا في صورة ودائع استثمار تأخذ عنها عوائد أو في صورة ودائع جارية لا تستحق عنها عوائد؛
- ✓الإلزام بنظام محدد يتمتع بالشفافية الكافية التي تعكس وضع السيولة الحقيقية وهذا من خلال وجود بيانات ومعلومات دقيقة عنها؛
- ✓ضرورة إعداد البيانات الرقمية والتقارير الخاصة بالمخاطر، وارسالها إلى الإدارة العليا بهدف قياس ومراقبة ومتابعة مخاطر القروض؛
- ✓وضع استراتيجيات لمعالجة أزمات السيولة بخطط موضوعة لمواجهة الطوارئ؛

أفاق الدراسة:

يبقى المجال مفتوح للباحثين في هذا الموضوع، حيث نتمنى إجراء المزيد من الدراسات حول مخاطر القروض و اثرها على السيولة، إذ لا تزال الكثير من النقاط التي تستحق التوضيح و الدراسة بشكل أعمق خاصة وسائل قياس هذه المخاطر و كذلك مؤشرات قياس السيولة.

قائمة المراجـــــــع

أ- الكتب :

1. أحمد غنيم، صناعات قرارات الائتمان والتمويل في إطار الإستراتيجية الشاملة للبنك، ط2 ،مطبعة المستقبل، الإسكندرية:مصر، 1999.
2. إسماعيل أحمد المنشاوي، عبد المنعم مبارك، اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية:مصر ،2002.
3. خالد أمين عبد الله، العمليات المصرفية ، ط2 ،دار وائل للنشر،الإسكندرية:مصر، 2000.
4. شاكر قزويني ، محاضرات في اقتصاد البنوك ، الجزائر ، ديوان المطبوعات الجامعية ، 2000 .
5. صلاح الدين حسن السيسي، إدارة أموال وخدمات المصارف لخدمة أهداف التنمية الاقتصادية، دار الوسام للطباعة والنشر، لبنان، 1998.
6. طارق طه، إدارة البنوك وتكنولوجيا المعلومات، دار الجامعة الجديدة، منشأة المعارف، الإسكندرية:مصر ،2007.
7. *الطاهر لطرش ،تقنيات البنوك ، ط3 ، ديوان المطبوعات الجامعية ،الساحة المركزية ،بن عكنون: الجزائر ،2004.*
8. عبد المطلب عبد الحميد، البنوك الشاملة و عمليات إدارتها ، دار الجامعة، الإسكندرية : مصر ، 2000 .
9. فريد راغب النجار، إدارة الائتمان والقروض المصرفية المتعثرة، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية:مصر ،2000 .
10. فلاح حسين الحسيني، مؤيد عبد الرحمن الدوري، إدارة البنوك مدخل كمي واستراتيجي معاصر، دار وائل للنشر، عمان: الاردن 2000.
11. محمد سعيد سلطان ، إدارة البنوك ، الدار الجامعية ، الإسكندرية:مصر، 1993 .
12. محمد صالح الحناوي, عبد الفتاح عبد السلام, المؤسسات المالية: البورصة و البنوك التجارية, الدار الجامعية: مصر,2000.
13. محمد محمود عبد ربه، دراسات في محاسبة التكاليف، الدار الجامعية، الإسكندرية:مصر 2000.
14. منير إبراهيم الهندي، إدارة الأسواق والمنشآت المالية، منشأة المعارف، الإسكندرية:مصر ،1999.

ب- الرسائل والاطروحات :

1. خضراوي نعيمة، إدارة المخاطر البنكية، دراسة مقارنة بين البنوك التقليدية و الإسلامية، حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وبنك البركة الجزائري، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العموم الاقتصادية، تخصص نقود وتمويل، جامعة محمد خيضر،بسكرة،2009 .

2. صادي خديجة ، محاولة تقنية الشبكات العصبية الاصطناعية لتسيير خطر عدم تسديد القرض، رسالة ماجستير غير منشورة ، فرع تسيير ، كلية علوم اقتصادية و علوم التسيير ، جامعة الجزائر ، سنة 1999.1998 .

3. لعراف زهية، تقييم الاداء المالي في البنوك التجارية الجزائرية في ظل قيدي السيولة والربحية، مذكرة دكتراه في العلوم التجارية ، تخصص بنوك ، جامعة المسيلة ، 2019- 2020.

ج- الملتقيات والندوات :

كمال رزيق، مداخلة بعنوان :تقييم تجزئة البنوك الإسلامية بالجزائر في إدارة المخاطر الائتمانية، مقدمة ضمن ملتقى الخرطوم للمنتجات المالية الإسلامية، النسخة الرابعة 5-6 أفريل ،2012 .

د – المجلات العلمية :

عبد الحق بوعتروس، الوجيز في البنوك التجارية، مطبوعات جامعة منتوري، قسنطينة، 2000.

الملاحق

ملحق رقم 1 :الميزانية العمومية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية لسنة 2018

الاصول	المبالغ	الخصوم	المبالغ
الصندوق ، البنك المركزي الخزينة العمومية، مركز الشيكات البريدية	247 114 702 439,79	البنك المركزي	-
موجودات مالية محتفظ بها لغرض المعاملات	-	ديون للمؤسسات المالية	75 954 641 636,34
موجودات مالية متاحة للبيع	75 419 395 920,95	ديون للزبائن	1 196 873 136 972,58
القروض والسلف على المؤسسات المالية	123 046 776 018,10	ديون مقدمة بشكل سندات	10 851 312 674,81
القروض والسلف على الزبائن	935 338 814 931,82	الضرائب الحالية- المطلوبات	8 200 547 785,74
موجودات مالية محتفظ بها لأجل الاستحقاق	39 976 721 625,06	الضرائب المؤجلة- المطلوبات	236 808 085,46
الضرائب الحالية- الأصول	11 220 450 721,51	مطلوبات أخرى	5 472 113 011,89
الضرائب المؤجلة-الأصول	2 144 932 425,59	حسابات التسوية	20 236 203 734,20
أصول أخرى	4 390 020 827,60	مؤونات لمواجهة المخاطر والأعباء	8 632 476 818,26
حسابات التسوية	9 475 230 422,99	إعانات التجهيز واعانات أخرى للاستثمار	-
المساهمات في الشركات الفرعية، المقاولات والميانات التابعة	13 508 287 406,81	مخصصات للمخاطر البنكية العامة	37 475 912 136,47
عقارات استثمارية	-	ديون واجبة الدفع	8 426 200 000,00
أصول ثابتة	15 528 620 311,01	رأس المال	54 000 000 000,00
أصول غير ثابتة	15 278 670,57	منح مرتبطة برأس المال	-
		احتياطات فرق التقييم	626 126 177,56
		فرق إعادة التقييم	8 336 333 753,04
		التاجيل مراة اخرى	(3 425 947 150,83)
		نتيجة السنة	13 647 831 284,80
مجموع الأصول	**1 477 179 231 721,80**	**مجموع الخصوم**	**1 477 179 231 721,80**

ملحق رقم 2 :الميزانية العمومية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية لسنة 2019

الاصول	المبالغ	الخصوم	المبالغ
الصندوق ، البنك المركزي الخزينة العمومية، مركز الشيكات البريدية	227 811 806 122,61	البنك المركزي	-
موجودات مالية محتفظ بها لغرض المعاملات	-	ديون للمؤسسات المالية	152 367 638 120,88
موجودات مالية متاحة للبيع	75 357 868 156,55	ديون للزبائن	1 224 430 102 825,89
القروض والسلف على المؤسسات المالية	139 139 303 584,12	ديون مقدمة بشكل سندات	10 193 140 675,06
القروض والسلف على الزبائن	1 044 395 025 003,27	الضرائب الحالية– المطلوبات	7 398 932 784,99
موجودات مالية محتفظ بها لأجل الاستحقاق	39 902 769 136,96	الضرائب المؤجلة- المطلوبات	329 999 838,54
الضرائب الحالية- الأصول	6 622 069 117,15	مطلوبات أخرى	7 191 094 717,03
الضرائب المؤجلة-الأصول	2 283 677 956,25	حسابات التسوية	16 145 652 763,36
أصول أخرى	5 692 687 038,81	مؤونات لمواجهة المخاطر والأعباء	8 897 515 396,75
حسابات التسوية	4 595 206 409,61	إعانات التجهيز واعانات أخرى للاستثمار	-
المساهمات في الشركات الفرعية، المقاولات والميانات التابعة	13 427 475 311,77	مخصصات للمخاطر البنكية العامة	33 106 610 826,50
عقارات استثمارية	-	ديون واجبة الدفع	8 486 200 000,00
أصول ثابتة	16 648 018 859,23	رأس المال	54 000 000 000,00
أصول غير ثابتة	38 188 189,05	منح مرتبطة برأس المال	-
		احتياطات فرق التقييم	891 364 243,98
		فرق إعادة التقييم	8 336 333 753,04
		التاجيل مراة اخرى	1 445 631 118,62
		نتيجة السنة	4 836 458 885,30
مجموع الأصول	**1 575 914 094 885,39**	**مجموع الخصوم**	**1 575 914 094 885,39**

ملحق رقم 03 : الاوراق المالية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية لسنتى 2019

ETAT FINANCIER 2019

U: en Dinars

ACTIF	31/12/2019	31/12/2018
CAISSE, BANQUE CENTRALE, TRÉSOR PUBLIC, CENTRE DES CHÈQUES POSTAUX	227 811 806 122,61	247 114 702 439,79
ACTIFS FINANCIERS DÉTENUS À DES FINS DE TRANSACTION	-	-
ACTIFS FINANCIERS DISPONIBLES À LA VENTE	75 357 868 156,55	75 419 395 920,95
PRÊTS ET CRÉANCES SUR LES INSTITUTIONS FINANCIÈRES	139 139 303 584,12	123 046 776 018,10
PRÊTS ET CRÉANCES SUR LA CLIENTÈLE	1 044 395 025 003,27	935 338 814 931,82
ACTIFS FINANCIERS DÉTENUS JUSQU' À L'ÉCHÉANCE	39 902 769 136,96	39 976 721 625,06
IMPÔTS COURANTS - ACTIF	6 622 069 117,15	11 220 450 721,51
IMPÔTS DIFFÉRÉS - ACTIF	2 283 677 956,25	2 144 932 425,59
AUTRES ACTIFS	5 692 687 038,81	4 390 020 827,60
COMPTES DE RÉGULARISATION	4 595 206 409,61	9 475 230 422,99
PARTICIPATION DANS LES FILIALES, LES CO-ENTREPRISES OU LES ENTITÉES ASSOCIÉES	13 427 475 311,77	13 508 287 406,81
IMMEUBLES DE PLACEMENT	-	-
IMMOBILISATIONS CORPORELLES	16 648 018 859,23	15 528 620 311,01
IMMOBILISATIONS INCORPORELLES	98 188 189,05	15 278 670,57
ÉCART D'ACQUISITION	-	-
TOTAL DE L'ACTIF	1 575 914 094 885,99	1 477 179 231 721,80

ETAT FINANCIER 2019

U: en Dinars

PASSIF	31/12/2019	31/12/2018
BANQUE CENTRALE	-	-
DETTES ENVERS LES INSTITUTIONS FINANCIÈRES	152 367 638 120,88	75 954 641 636,54
DETTES ENVERS LA CLIENTÈLE	1 224 430 102 825,89	1 196 873 136 972,58
DETTES REPRÉSENTÉES PAR UN TITRE	10 193 140 675,06	10 851 312 674,81
IMPÔTS COURANTS - PASSIF	7 398 932 784,99	8 200 547 785,74
IMPÔTS DIFFÉRÉS - PASSIF	339 999 838,54	236 808 085,46
AUTRES PASSIFS	7 191 094 717,03	5 472 113 011,89
COMPTES DE RÉGULARISATION	16 145 652 763,36	20 236 203 734,20
PROVISIONS POUR RISQUES ET CHARGES	8 897 515 396,75	8 632 476 818,26
SUBVENTIONS D'ÉQUIPEMENT - AUTRES SUBVENTIONS D'INVESTISSEMENTS	-	-
FONDS POUR RISQUES BANCAIRES GÉNÉRAUX	33 106 610 826,50	37 475 912 136,47
DETTES SUBORDONNÉES	8 486 200 000,00	8 426 200 000,00
CAPITAL	54 000 000 000,00	54 000 000 000,00
PRIMES LIÉES AU CAPITAL	-	-
RÉSERVES	37 857 418 935,45	31 635 534 801,48
ECART D'ÉVALUATION	891 364 243,98	626 126 177,56
ECART DE RÉÉVALUATION	8 336 333 753,04	8 336 333 753,04
REPORT À NOUVEAU (+/-)	1 445 631 118,62	(3 425 947 150,83)
RÉSULTAT DE L'EXERCICE (+/-)	4 836 458 885,30	13 647 831 284,80
TOTAL DU PASSIF	1 575 914 094 885,39	1 477 179 231 721,80

الملخص :

تناولت هذه الدراسة بالتحليل و المناقشة اثر مخاطر القروض على السيولة في بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة المسيلة من خلال تحليلات البيانات المالية لمتغيرات الدراسة خلال الفترة الممتدة من (2018-2019) و ذلك باستخدام مؤشرات مخطر القروض و نسب السيولة.

و تم التعرف في هذه الدراسة على مخاطر القروض التي يسعى البنك لتجنبها و كذلك نسب السيولة التي يجب تحقيقها للمحافظة على توازنها .

الكلمات المفتاحية :البنك، القروض، مخاطر القروض، السيولة ، السيولة المالية للبنك .

Resume :

This Study analysed and discussed the impact of loans' risks on liquidity at the Agriculture and Rural Development Bank « Agency of M'sila » through financial data analysis of the study variables between 2018-2019. By using loans indecators risks and liquidity ratios.

This study identify the risk of loans that the banks wants to avoid as well as the liquidity ratios that must be achieved to maintain its balance

Key words : Bank , loans, loans risks, liquidity, Bank Financial liquidity.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

Université Mohamed Boudiaf a M'sila
Faculté des Sciences Économiques, Commerciales et des Sciences de Gestion
Département: .....

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: العلوم الاقتصادية

تصريح شرفي

بالالتزام بمعايير الأمانة و النزاهة العلمية في إعداد مذكرة الماستر

أنا الممضي اسفله:

الطالب (ة)*: مدياني زكرياء المولود(ة) بتاريخ: 1985/08/25 ب: بسكرة

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية (أو ر.س.) رقم 200848216 الصادرة بتاريخ: 2016/12/14 عن: دائرة أولاد جلال

المسجل بالسنة الثانية ماستر شعبة: تخصص: تقنيات وتسيير خلال السنة الجامعية: 2020/2021

والمعد لمذكرة الماستر التي تحمل عنوان**: أثر مخاطر القروض على السيولة البنكية دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة المسيلة

أصرح بشرفي أني إلتزمت بمراعاة معايير الأمانة والنزاهة العلمية المطلوبة في إنجاز مذكرة الماستر المذكور أعلاه.

حرر بتاريخ: 2021/06/17

التوقيع و البصمة

*يحرر كل طالب (ة) تصريحا فرديا في حالة إعداد المذكرة من طرف أكثر من طالب(ة) واحد .
**يدرج هذا التصريح ضمن ملاحق المذكرة